

بدايات الصراع

الاستعماري على نفط المنطقة

بدايات الصراع على نفط المنطقة

الجمهورية العراقية
وزارة الإعلام
مديرية الإعلام العامة

بدايات الصراع

الاستعمار على نفط المنطقة

١٩٧٢ ————— السلسلة الاعلامية
(٤٣)

دار الحرية للطباعة
مطبعة الجمهورية
١٩٧٢

توطئة

• في تداخل المصالح الاستعمارية على المنطقة وتداخل أهميتها الاستراتيجية مع أهمية الطاقة النفطية .

جاء الصراع الامبريالي العالمي على الثروة النفطية الضخمة للمنطقة في اواخر القرن الماضي واوائل العشرين بوجه خاص ، متداخلا مع الصراع الاستعماري العنيف الذي شهدته المنطقة بشكل ملموس منذ نهاية القرن السادس عشر ، بين حركة الاستعمار البرتغالي والبريطاني، ومن ثم الاستعمار الهولندي والفرنسي والروسي (في عهد القيصرية) والاماني . وقد كان الاحتلال العسكري البرتغالي لمضيق هرمز والبحرين في عام ١٥٠٧ البداية الاولى لدخول حركة الاستعمار القديم الى المنطقة . وفي هذا التاريخ ذاته ، كتب القائد العسكري البرتغالي (البوكريك) الى ملك البرتغال رسالة يقول فيها [بعد ان اصبحت هرمز والبحرين في حوزتنا ، فاننا نسيطر على الخليج العربي بأكمله] .

وبذلك حل اول استعمار في المنطقة ، ولم يكده هذا القرن — اي السادس عشر — على الانتهاء ، حتى كان البريطانيون قد دخلوا بشكل تجاري سواحل الخليج العربي والهند ، مؤسسين في مطلع القرن السابع عشر شركة الهند الشرقية — وهي شركة بريطانية — ومستعينين بخبرتهم البحرية .

وقبل هذا التاريخ ، كانت انظار الدول الاوربية مشدودة الى هدف الاستحواذ على الحركة التجارية بينها وبين مناطق الخليج العربي والهند . وبهذا الدافع ، شرعت الدول المتقدمة يومذاك

تجاريا وعسكريا ، والتي كان لاصحاب رؤوس الاموال المتنامية فيها ، مكانة ونفوذ في سياستها ، الى تسيير القوافل التجارية بانتظام .
الا ان التنافس على حيازة الحركة التجارية بين تلك الدول ، دفع بالبرتغاليين الى الاستعانة بصورة اساسية ، بالقوات العسكرية لتدعيم وجودهم في المنطقة واحتكارهم الاعمال التجارية .
ورغم ممارسة البرتغاليين هذا الضرب من السيطرة على طرق الملاحة والنقل ما بين البرتغال والهند والخليج العربي ، الا ان سيطرتهم هذه لم تدم اكثر من قرن على وجه التقريب .
فقد كان للتقلبات التي شهدتها البرتغال واسبانيا ، اثرها الكبير على تضائل النفوذ الاستعماري في بداية القرن السابع عشر ، وذلك جراء الاحتلال الاسباني للبرتغال ، وتصيير الاخيرة جزءا من اسبانيا في اوائل القرن المذكور .

كما كان تحالف البريطانيين مع الفرس في سنة ١٦٢٢ وشروعهم في محاربة البرتغاليين ، عاملا آخر من العوامل التي ادت الى اخراج الاخيرة من المنطقة .

الا ان العامل الاكثر حسما في ذلك ، هو نشوب الثورة ضدهم بين عرب عمان الذين شنوا هجمات تحريرية مركزة انتهت باجلائهم من الحصون والعسكرات والمراكز التي يحتلونها في صحار ومسقط ، وبمطاردتهم فيما بعد من قبل عرب الخليج الى سائر المواقع التي كانوا يتواجدون فيها حتى وصلوا الى مهاجمة مواقعهم في الهند .

وفي هذا الوقت نفسه ، كانت مياه الخليج وسواحه ، تشهد دخول النفوذ الهولندي الذي ارتدى لبوسا تجاريا اكثر منه عسكريا . ومضى التنافس الذي كان لا بد من نشوبه ، بين هؤلاء البريطانيين حتى القرن الثامن عشر حيث تضاءلت فيه المكانة السياسية لهولندا اثر اشتعال النزاعات الاوربية وقيام الثورة الفرنسية .

في هذا الوقت ، كان البريطانيون قد سيطروا على الهند وبدأوا باحتكار النشاط التجاري الهائل معها ومع بلدان الخليج العربي التي اقامت فيه شركة الهند الشرقية ، مراكز قوية لتجاريتها جنبا الى جنب مع دراسة احوال المناطق التي تتواجد فيها ، ورسم السياسات الملائمة لادارة شؤونها فيها .

وعن طريق هذا النشاط ، ادرك الساسة البريطانيون الامة
البالغة التي يحتلها الخليج العربي في ميدان الاختكارات العالمية
وكثيرا ما كان يعبر عنه آنذاك ، بأنه الجسر الذي يربط بين رأس
الامبراطورية البريطانية - لندن - وبين قلبها - الهند - .

وعبر تزايد حركة الاستعمار وتناميها ، اخذ الخليج العربي
يحتل اهمية مضطردة في السياسة البريطانية . لذلك ، وسعيا من
اجل ضمان سيطرتها على المنطقة وثرواتها ، لم تجد شركة الهند
الشرقية ومراكزها التجارية المقامة في الخليج ، بدا من تعزيز
احتكاراتها التجارية ، عن طريق تنسيق جهودها مع حكومة الهند
البريطانية لعقد اتفاقيات ، سميت اتفاقيات صداقة ، مع الحكام
المحليين ، والتي كانت اولها الاتفاقية المعقودة مع امام مسقط في
سنة ١٧٩٧ .

ولعل أبرز الدوافع الاخرى التي حلت بالبريطانيين على ان
يسلكوا سبيل الاتفاقيات هذه ، هو دخول منافس جديد وضخم في
الوقت نفسه ، وهو قوافل السفن الفرنسية ، ونجاحها في ايجاد
بعض المراكز التجارية لها في انحاء متفرقة من الخليج العربي
والمحيط الهندي ، جنبا الى جنب مع تصاعد الاطماع النابليونية
ومزاحمتها للاطماع البريطانية . لذلك ، فقد تضمن الاتفاق
المذكور ، نصا موجها ضد فرنسا . كانت هذه الاتفاقية التي تعد
اولى حلقات النشاط التي مارستها شركة الهند الشرقية البريطانية ،
الى جانب العمليات الحربية التي شنتها ضد القوى العربية في
الخليج ، منذ ذلك التاريخ - وقبله ايضا - وحتى اوائل هذا
القرن ، البداية الرئيسية التي وضعت بلدان الخليج في نهاية
مطاف التنصارع الاستعماري ، تحت سيطرة الاستبداد والاستغلال
البريطاني .

: ومما يجدر ذكره هنا ١٠٠ الخ ١٠٠ ان روسيا القيصرية لم تستطع
ان تجد لها مكانة في المنطقة تصلح لان تجعلها منافسا بحريا يخشى
البريطانيون منه كثيرا . وذلك لاسباب جغرافية من ناحية وضعف
الاساطيل الروسية قياسا بالاساطيل والسفن البريطانية من ناحية
اخرى ، ولتكاليف لندن على فرض طوق شديد الاحكام على المنطقة
من ناحية ثالثة . لهذا ، فان اكثر ما اتجهت اليه انظار روسية

القيصرية ، هو السيطرة على ايران والمناطق الاخرى الواقعة الى الشرق منها في محاولة منها لايجاد مراكز قريبة من الهند ولا تخاذ الاراضي الايرانية ممرا الى مياه الخليج وسواحلها .

اما بالنسبة لمانيا ، فان هذه الاسباب مجتمعة ، وبروز الاطماع الالمانية في وقت متأخر نسبيا قياسا باطماع الدول المذكورة من جهة اخرى ، قد حول انظار السياسة الالمان الى التركيز على اقامة مشروع سكة حديد بغداد - برلين .

.. ان تلك الصراعات كانت تجري عنيفة بين الدول المعنية ، في وقت لم يكن قد اكتشف فيه النفط في اي من بلدان الخليج . ولم يكن للولايات المتحدة الامريكية اي موقف بعديء لها بقعة للوثوب الى ميدان احتكارات وسيطرة البريطانيين ، رغم ان لها معاهدة صداقة وتجارة مع سلطنة مسقط عقدت في عام ١٩٣٣ .

والذي لعب في تأخير دخول الولايات المتحدة الى ميدان الصراع في المنطقة ، هو ان الحكومات الامريكية المتعاقبة منذ التاريخ المذكور وحتى في اثناء الحرب العالمية الثانية ، كانت تميل الى اعتبار المنطقة العربية من الشرق الاوسط ، بما فيها بلدان الخليج - فيما عدا الجزيرة العربية وفلسطين - منطقة بريطانية من ناحية المسؤولية السياسية والاستراتيجية ، على حد تعبير المؤرخ الامريكي هيرولتز .

x x x

ان التنافس والصراع الذي جرى بين الدول الآتفة الذكر، كان يستتبع بالضرورة ان يقترن بالصراع على المناطق الاستراتيجية فيها . ذلك لانها الدعامة الاساسية التي يقوم عليها عنصر استمرار التجارة وحيازة الثروات ، هذا العنصر الذي يعني وضعه بمعزل عن السيطرة على المواقع الاستراتيجية ، تعريض الحركة التجارية وبقية الاحتكارات الاخرى ، للزوال ييسر لدى قدوم اي منافس قوي يستحوذ على تلك المناطق .

من هذا العرض السريع ، يبدو واضحا ان الفرصة الثمينة قد وابت الاستعمار البريطاني في ان يصبح المسيطر القوي على الخليج العربي رغم ان الصراع الاستعماري بين كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية ومانيا ، لم ينته بصورة نهائية حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى التي كرسنت النتائج التي اسفرت

عنها ، السيطرة الاستعمارية البريطانية بشكل شبه مطلق على
مشرق الوطن العربي الذي يشكل الخليج العربي الجزء الاسفل
من حدوده الشرقية (*)

اما فرنسا التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الاولى ،
فان القوة الكبيرة التي كانت تمتلكها بريطانيا قد قيدتها الى ابعاد
الحدود بالاتفاقات والمعاهدات التي عقدت بينها وبين بريطانيا في
اثناء واعقاب الحرب .

واما روسيا القيصرية فان اطاعها قد انتهت بانتصار ثورة
اكتوبر ١٩١٧ وزوال الحكم القيصري .

واما المانيا التي لم تجد طريقا يهيئ لها الدخول الى الخليج
العربي فمياه المحيط الهندي وبلدانها ، افضل من مشروع سكة
حديد بغداد - برلين ، فقد استطاعت بريطانيا بما استخدمته من
وسائل سياسية وضغوط اقتصادية ومناورات دبلوماسية ، ان
تعرقل انشاء الخط حتى نشوب الحرب التي اسفرت عن اندحار
المانيا وتركيا معا ، ووقوع العراق - وهو المنطقة المعنية بالبحث
باعتبار انه احد بلدان الخليج - تحت السيطرة البريطانية ،
العسكرية منها والسياسية .

اهمية المنطقة في منظور السياسة البريطانية

ان هذه الصراعات الاستعمارية العنيفة التي تحتلها المنطقة في
حركة ونشاط الحركة الاستعمارية ، تقتضينا الوقوف قليلا عند
اقوال كبار المعننين بسياسة الاستعمار البريطاني .

فقد اعلن اكثر من مسؤول عن عظم تلك الاهمية التي كانت
تقترن بالتلميح او التصريح باشغال الحرب ، من اجل الابقاء على
سيطرة بريطانيا على المنطقة .

ففي ميدان الصراع البريطاني - الروسي الذي استطاعت
فيه روسيا القيصرية ، ان تجد مرسى لسفنها في الخليج العربي

(*) وليس هو الحدود الشرقية للوطن العربي كما ذهب الى ذلك الدكتور سيد
نواهل في كتابه : « الخليج العربي او الحدود الشرقية للوطن العربي » هذه التسمية
- وهي عنوان الكتاب - انما تخفي ان يكون العراق الجزء الاخير المتم للحدود
الشرقية للوطن العربي .

سنة ١٩٠٠ ، وهي السنة التي بدأت تتطلع فيها بريطانيا الى حقول النفط بشراهة ، يقول اللورد كرزون الحاكم البريطاني العام في الهند آنذاك ، ان وجود ميناء لروسيا في الخليج ، هو حلم عزيز على حكام الفولغا . ولكن ذلك يحمل عنصر عدم الاستقرار في مجريات الامور في الخليج ، مما يجعل التوازن يختل بشدة ، كما انه سيحطم تجارة تقدر بملايين من الجنيهات الاسترلينية ، ويثير عصبية بين حكام المنطقة ، من شأنها اذا ما فجرت من الخارج ، ان تقضي كل منها على الاخرى .

وقد انهى اللورد كرزون كلامه بالجملة التالية ذات الدلالة البالغة ، اذ قال : لتتحارب بريطانيا وروسيا في مكان اخر ، ولكن يجب ان لا نسمح بالصراع البهيموني هنا . وانا اعتبر ان اعطاء امتياز لروسيا ليكون لها مرسى بحري في الخليج ، سوف يكون اهانة متعمدة لبريطانيا العظمى ، واثارة لحرب قد نصرف كيف تبدأ ، ولكن لا يعرف احد كيف تنتهي .

وليس من شك في ان الدلالة التي يحملها هذا التصريح بين ثناياه ، تلقي الاضواء على مبلغ الاهمية التي يحتلها الخليج العربي - ومنه العراق - والمناطق العربية الغنية بالنفط والملحقة بايران الان - في منظار السياسة الاستعمارية لبريطانيا .

ولقد ذهب اللورد كرزون الى اكثر من ذلك ، اذ قال انه يدين بالخيانة كل مسؤول يسمح بتشديد محطة (او مرسى) في الخليج من قبل اية دولة (اجنبية) .

وقد اكد هذا الحرص اللامتناهي من جانب المسؤولين البريطانيين على ضرورة ابقاء الخليج تحت السيطرة الاستعمارية البريطانية ، وزير الخارجية آنذاك لند سداون في تصريحه الذي ادلى به في ١٩٠٣/٥/٥ امام مجلس اللوردات البريطاني ، بقوله : اننا نعتبر ان اقامة قاعدة بحرية او ميناء محصن في الخليج من قبل دولة (اجنبية) ! يشكل خطرا كبيرا على المصالح البريطانية ، ولا شك اننا سنعارض هذه المحاولات بكل ما لدينا من وسائل . وقد تكون ثمة حاجة هنا الى التذكير بان عبارة لند سداون هذه ، رغم ما فيها من صياغة دبلوماسية ، انما هي في الواقع تفصح عن استخدام القوة واللجوء الى الحرب ، اكثر مما تخفي .

الا ان الشيء الرئيس الذي ينبغي قوله هنا ، هو ان هذه الهمية التي يحتلها الخليج في السياسة الاستعمارية لبريطانيا ، في وقت لم يكن قد اكتشف فيه النفط بعد ، وفي وقت لم تكن البحرية البريطانية التي هي اوسع بحرية في ذلك الحين ، والتي يرجع اليها الاندفاع البريطاني المباشر للاستحواذ على حقول النفط ، قد شرعت باستخدام مشتقات النفط وقودا لها بدلا من الفحم .

فلقد تأتت هذه الهمية للخليج من كونه منطقة استراتيجية تستطيع القوى التي تسيطر عليها ان تقطع الطريقين البري والبحري - آنذاك - بين آسيا وأفريقيا ، وان تقطع بالتالي الحركة التجارية والاستعمارية المضطردة الازدياد ، وان تلمس من ثم الامبراطورية البريطانية في الهند ، اضافة الى فقدان ما يتمتع به الخليج من ثروات وامكانات تجارية متنوعة .

وجاء اكتشاف النفط فيما بعد ، ليكسب المنطقة اهمية وجوية بالفتن ، خاصة وان هذه الثروة قد اصبحت المادة الاستراتيجية الاولى التي تسير حركة الاستعمار وتضمن السرعة لتحركات جيوشها وقوافل سفنها وقطع اسطولها ، من جهة ، ولا سيما كذلك وان ليس لبريطانيا اية آبار نفط في اراضيها ، وان ما حصلت عليه من امتيازات في مناطق الهند (الهولندية) وغيرها لم تكن لتسد الحد الأدنى من حاجاتها المتزايدة الى النفط ، وان اسواق النفط العالمية كانت في قبضة الشركات الامريكية بالدرجة الاولى ، والشركات الروسية بالدرجة الثانية - من جهة اخرى .

من هنا تأتي قيمة واهمية المنطقة بصورتها المضطردة الحيوية . ومن هنا تبرز حدة التكاليف الاستعماري على المنطقة والتي استتبع وتستتبع بالضرورة عنف المصراعات للدول الاستعمارية المعروفة .

اهمية النفط في الحسابات البريطانية

ولاجل معرفة الهمية الجديدة التي اضافتها الثروة النفطية الى المنطقة ، نجد لزما الإشارة ولو بشيء موجز الى ما كان يعنيه النفط في حسابات السياسة البريطانيين ، الذين يحددون بالتالي السياسة الاستعمارية البريطانية .

فمنذ تاريخ سابق لاستخدام الدوائر الامبريالية البريطانية ، طاقة النفط ومشتقاته في تسيير اساطيلها الحربية والتجارية وتشغيل مصانعها - وبالتحديد منذ عام ١٨٨٢ - كان ساسة الاستعمار البريطاني يدركون [الاهميات الحديثة لزيت البترول] . وفي هذا الحام ذاته ، شددت البحرية البريطانية على حيوية النفط في حركتها واعمالها . وقد ذكر فيشر قائدها حينذاك في تقرير له بهذا الخصوص قوله :

[ان استخدام البترول مكان الفحم كوقود للسفن الحربية ، سيزيد في طاقتها كثيرا ، ويجعل في الامكان تزويدها به وهي في عرض البحر . وعدد له مزايا اخرى على الفحم ، وشبه ما يحدث للانكليز في النقل والمواصلات باستخدامه بدل الفحم ، بالتطور الذي حدث من استخدام البخار في تسيير السفن بدل الشراع]

وعند حلول القرن العشرين ، اخذت اهمية النفط بالاضطرار . نظرا للتزايد الكبير في استعمال الآلة وتعدد انواعها ، وللدور الخطير الذي بدأت تلعبه المشتقات النفطية في بقاء واتساع ، او زوال الحركة الاستعمارية لهذه الدولة ، ازاء النشاط الاستعماري للدول الاخرى وذلك بتسيير الاجهزة والمعدات الحربية والصناعية معا ، بحيث معها المادة الاستراتيجية الاولى من مواد الحرب والاقتصاد ، وعامل من العوامل المؤثرة في السياسات الدولية الاستعمارية .

وهكذا نجد ان مصالح انجلترا لم تعد مقصورة على ما لسواحل المنطقة من اهمية عسكرية بالنسبة الى الاسطول البريطاني وسيادته في المحيط الهندي ، وتحكمه في الطريق الى الهند ، بل دخل في ذلك عنصر النفط بما يحمله من تلك الاهمية .

ولقد كان مما يزيد هذا الامر خطورة وتكالبا ، كون ان بقاء السوق العالمية للنفط في قبضة الشركات الامريكية - بوصفها المهيمن على تنظيم تسويق النفط والمعون الرئيس لسد احتياجات بريطانيا - من الامور التي يصعب جدا تصورها من قبل حكومة استعمارية كالحكومة البريطانية التي رأت في التطور الحديث الذي دخل الى عالم الصناعة وتسيير وسائل النقل التجارية والحربية ، لبعض الدول الاستعمارية ، ولا سيما الولايات المتحدة وروسيا القيصرية ، تهديدا اكيدا بزوال امبراطوريتها الاستعمارية المترامية الاطراف ،

من عالم الوجود .

بل لقد كان هذا التصور لمستقبل الاستعمار البريطاني يتصارع بعنف مع الرغبات والاطماع الجامعة لحكومة لندن ، في توسيع رقعة مستعمراتها الى اقصى الحدود .

ذلك لان الحكومة البريطانية كانت مدركة تماما ان الدولة التي تمتلك النفط ، هي بالضرورة التي تستطيع ان تسيطر على اوسع بقاع العالم ، وانه بدون الطاقة الحيوية التي يزود بها النفط وسائل النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية ، فليس ثمة قيمة كبيرة للجيوش في عصر بدا فيه عنصر السرعة في الحركة مسألة رئيسية في احراز النصر ، من جهة ، ويتيح من جهة اخرى السيطرة على النشاط الاقتصادي .

والى جانب هذه المدركات للاهمية الحديثة التي تتوفر في النفط، فقد وقف القرار الذي اتخذته قيادة البحرية البريطانية في سنة ١٩١١ والقاضي باستخدام النفط بدلا من الفحم ، وراء تحديد [السياسة البريطانية التي ستتهجها الحكومة البريطانية نحو تموين الاسطول البريطاني بالبترول] فيما بعد .

ولم يمض طويل وقت حتى اوضح وزير الحربية البريطاني ، ونستون تشرشل في ١٧/٧/١٩١٣ امام مجلس العموم البريطاني تلك السياسة بقوله : ان البحرية يجب ان تكون المالكة انحره والمنتجة للوقود السائل الذي تحتاج اليه . وقرر ان ذلك يستلزم اتخاذ ما يأتي :

١ [بناء خزان في هذه الدولة (اي الانجليزية) لضممان سلامتنا وقت الحرب ، ولتمكيننا من التغلب على تقلبات الاسعار في وقت السلم .

٢ [ان تكون البحرية قادرة على ان تقوم بعمليات تصفيته وتكريره بالدرجة التي تتلاءم ومطالب الاسطول .

٣ [ان تكون المالكين ، او على اي حال : المسيطرين على النسبة التي نحتاج اليها من مرافق النفط الطبيعية في مصادرها . وقد لقي هذا الايضاح ، استجابة مجلس العموم البريطاني الذي صادق على المبالغ اللازمة لمشاركة الحكومة البريطانية بحصة في شركة نفط بورما (البريطانية) التي اسست عام ١٩٠٢ [وبمقد

طويل الاجل مع شركة البترول الانجليزية الفارسية ، لتزويد البحرية
بالبترول اللازم لها] •

وحتى يضح ونستون تشرشل تلك الخطة موضع التطبيق ،
فقد دفع في شهر مايس ١٩١٤ الى الشركة الاخيرة [ما يقرب من مليون
وربح المليون جنيه ، لينحصل للحكومة الانجليزية على نسبة ٥١٪ من
اسهم هذه الشركة] •

وقد جوبهت هذه الخطوة بادىء الامر ، بمعارضة شديدة من
قبل عند غير قليل من اعضاء مجلس العموم البريطاني • الا ان اقتناع
(المعارضة) السريع بوجهة النظر التي قدمها تشرشل (١) ، يكشف
بوضوح المكانة الحيوية التي يحتلها النفط في تصور رجالات
الاستعمار البريطاني ، يحكم ان هذا الاقتناع ناشى بالضرورة عن ان
[اهمية الغرض] من الحصول على النفط ، انما يتلزم بصورة
مضطربة التوافق مع تلك السياسة •

لذلك فقد وافقت المعارضة [على مضاعفة المبلغ ، حتى ارتفع
خلال شهر واحد الى ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه] • ومن ناحية اخرى ،
يكشف لنا ذلك الاقتناع من جانب المعارضة بوجهة نظر تشرشل
المعبر عن مصالح الاستعماريين الانجليز ، عن اسباب الاستماتة في
التصارع الامبريالي على نفط المنطقة ، حتى استدعى ان يسمى
عصرنا - وبخاصة منذ بداية العقد الثاني لهذا القرن - بعصر النفط
وعصر الاستعمار النفطي •

وقد عبر اللورد كرزون عن ذلك في الكلمة التي القاها سنة
١٩١٨ في حفل العشاء المقامة لاعضاء هيئة البترول المتحالفة ، في
في لانجستير هاوس ، سنة ١٩١٨ ، اذ قال : كان الزيت حتى قبل
الحرب معتبرا من اهم الصناعات والوارد • وتزايد استعماله في
الاغراض الاقتصادية والنقل ، ولكن بابتداء الحرب اصبح الزيت
ومستخرجاته في مصاف العوامل الرئيسية التي يتسنى بواسطتها
مواصلة الحرب وكسبها • وتساءل : كيف كان في استطاعتهم بدون
الزيت ان يحققوا سرعة انتقال الاسطول وحركة ونقل الجند او

(١) من حججه البارزة التي رد بها على المعارضة والتي يعينها ذكرها هنا ،
هي « ان اي مؤسسة لا يمكن ان تكون تجارية وسياسية في وقت واحد ، ومن هذه
التفلكة قد ملئت لغرض سياسي بالغ الاهمية » •

صناعة المتفجرات ؟ • • لقد لعبت مستخرجات الزيت والغاز وبنزول الطائرات وسيارات النقل كافة • • الخ • • دورا متساويا من حيث الأهمية في الحزب ، وفي الحقيقة يجوز لنا القول بان الحلفاء طافوا نحو النصر ، على موج من الزيت •

واضاف محددا بعض الاجراءات الواجب اتخاذها لتوفير النفط ، بقوله : لقد كان معينا على الحكومة ان تنظم موارد امداده في مختلف انحاء العالم ، وان تحتفظ بمقادير منه ، وان تعمل على توزيعها بالعدل ، وان تتخذ التنظيمات التي تكفل نقله وخزنه في مراكب الزيت ، وانايبه ، « **واذا كانت هذه العبارات التي ادلى بها اللورد كرزون ، تلقي الضوء على أهمية البترول في احراز النصر خلال الحرب العالمية الاولى** » مثلما يوضح في الوقت نفسه ، القيمة الاقتصادية التي يوفرها للدولة المالكة او المستحوذة عليها ، فان هذه المادة اصبحت تلعب دورا حيويا في الحرب العالمية الثانية ، كما يدل على ذلك قول المستر ايج • سي • ويس H.C. Weiss رئيس احدى شركات البترول والتكرير في الولايات المتحدة الامريكية : **اذا بحاجة الى الزيت ليكون وقودا للسفن والطائرات والدبابات والجرارات التي تنقل الامدادات وتحمل القنابل ، والتي تهى القوة التي لا بد منها للحرب الحديثة ، وكذلك يستخدم الزيت لانتاج التسولين للمفرقات ، ومادة اولية للمطاط الصناعي والكيماويات ، وغير ذلك من الأغراض الأخرى** •

وما هذه التأكيدات على حيوية الطاقة الكامنة في مادة النفط منذ ذلك التاريخ ، وعلى تسيير الحروب العدوانية ، واحراز النصر من قبل اطراف استعمارية على اطراف استعمارية اخرى ، الا الدليل الساطع على عظم أهمية النفط ودوره في مسار حركة الاستعمار العالمي ونزوعه للسيطرة على العالم •

واذا كان بإمكاننا ان ندرك من هذا ، ان المنطقة (وبالسنات العراق وعربستان وايران) كانت وما تزال وستظل ، على جانب عظيم من الأهمية في السياسات الامبريالية وحساباتها الاستراتيجية ، فان ما ينبغي ذكره هنا ، استكمالا لصورة المنافذ التي يجري من خلالها الصراع للسيطرة على المنطقة والاستحواذ على ثروتها النفطية ،

اضافة الى بقية ثرواتها الاخرى ، هو ان هذا الصراع كثيرا ما كان يرتبط بالمنافسات على مشاريع مد خطوط سلكك الحديد ، وفي مد سكة حديد بغداد - برلين التي حصل الالماني على امتياز انشائها من الامبراطورية العثمانية منذ اعوام ١٨٨٠-١٨٨٥ ، وذلك بحكم ما كانت تتضمنه الاتفاقات التي عقدت في السنوات التالية للاعوام المذكورة ، من اعطاء الحق لاصحاب الامتياز باستغلال « كافة المناجم التي يتم اكتشافها ضمن منطقة عرضها (٢٠) كيلو مترا من طرفي خط يمتد من منتصف السكة » وما تقتضيه هذه الاتفاقات من « انجاز الدراسات الاولى (من سبر الاراضي وغير ذلك) المتعلقة باستغلال حقول النفط الواقعة في ولايتي بغداد والموصل » .

وتتبدى لنا أهمية العراق في حسابات السياسة الاستعمارية للحكومة البريطانية ، من خلال المصالح التي كانت قد تولدت لها فيه من قبل ان يظهر الى الوجود مشروع خط السكة المذكور ، بجانب أهمية موقعه الاستراتيجي على طريق الخليج العربي - الهند ، وكونه مركزا لرصد الاحداث التي تجري في داخل حضبة ايران . . فجاه مشروع السكة المذكور ، ليزيد في تلك الاهمية ، لا سيما وان العراق كان يعد في الحسابات الاستعمارية للانجليز ، امتدادا لمصالح الامبراطورية البريطانية في الهند من الناحيتين السياسية والاقتصادية . في عالم الخليج العربي والهند ، وقد عبر عن ذلك ، اللورد كرزوند في سنة ١٨٩٢ بقوله ، انه من الخطأ ان يعتبر الانجليز ان مصالحهم السياسية تنحصر في الخليج العربي ، فانها ليست قاصرة عليه وحده ، كما انها ليست قاصرة على المنطقة الممتدة منه الى بغداد ، نفسها . . . ومن اجل تحقيق تلك الاطماع وترسيخ هذه المصالح في العراق ، وامام الخطر الالماني الذي يمتد مع سكة حديد بغداد - برلين ليهدد المصالح الاستعمارية البريطانية في الخليج ، ومن ثم في البحر العربي والمحيط الهندي فالهند ، فقد اتبعت حكومة لندن مع الالماني « سياسة المساومة نفسها التي اتبعوها في سنة ١٩٠٤ مع الفرنسيين على حساب مصر والمغرب ، وفي سنة ١٩٠٧ مع رومانيا على حساب ايران وافغانستان » .

ولقد بوشر بممارسة هذه السياسة على أعلى المستويات . في عام ١٩٠٧ حينما زار امبراطور المانيا ، لندن لتذليل العقبات التي

وضعها الانكليز في طريق بناء خط سكة حديد بغداد ، واعلّسن استعدادهم لان يترك للانجليز باب الهند : اي ميناء الكويت والقسم الواقع من العراق حول رأس الخليج العربي ، وكان جواب الساسة الانجليز على هذا ، بان معارضة بريطانيا لا يمكن ان تتوقف الا في حالة ما اذا ترك القسم الواقع من الخط ، بين بغداد وبين البصرة للممولين الانجليز . وكانوا يرمون من وراء ذلك ليس فقط ابعاد الخطر الالمانى عن المصالح البريطانية في الخليج والهند ، بل وايضا امتداد بريطاني قوى داخل الامبراطورية العثمانية عن طريق العراق ، وبهدف اساسي هو السيطرة على الجزء الذى كانوا يطمحون للسيطرة عليه من العراق ، وهو الجزء المحصور بين البصرة وبغداد .

وفي سنة ١٩٠٩ ، اي بعد اكتشاف النفط في ايران بوقت قصير ابدى ساسة انجلترا الاستعماريون ، استعدادهم لان يطلقوا يد الالمان في القسم الواقع بين تركيا وشمال بغداد ، في مقابل ان يطلق الالمان يدهم في القسم الواقع جنوب بغداد الى الخليج العربي . ومما كان يزيد الانجليز قلقا من جراء استمرار حيالة الالمان على مشروع مد خط السكة المذكور ، وبالتالي حرصا على الاتساع المنطقة في يد الالمان ، هو ان منشآت النفط المقامة في ايران ، وفي عربستان بصورة خاصة ، معرضة للخطر دوما بسبب قربها من اراضي العراق الواقعة تحت السيطرة العثمانية التي كانت تخوض حربا دفاعية ميساسية - ان جاز التعبير - امام الاطماع الاستعمارية لبريطانيا .

وقد احتل هذا الامر مكانة بارزة في مقدمة الاجراءات الرئيسية التي اتخذتها الحكومة البريطانية وقيادتها العسكرية في الاشهر الاولى لنشوب الحرب العالمية الاولى ، والهادفة الى حماية المنتجات في منطقة عبادان وغيرها ، كما سنأتي على ذكره في الصفحات القادمة .

نشوء الشركات الاحتكارية وتشابك الصراع على نفط المنطقة

على الرغم من ان وجود النفط في المنطقة كان معروفا منذ ازمان قديمة جدا، الا ان استغلاله وفق الوسائل والاغراض الحديثة ، لم يكن الا في عام ١٩٠٨ حيث تفجر النفط من اول بئر بالمنطقة ، في بلدة

مسجد سليمان الواقعة الى الشمال الغربي من الاحواز (الاهواز)

وكانت المرة الاولى التي استخرج فيها النفط بالطريقة الحديثة
- وقتذاك - في العالم ، هي بلدة تتسفييل بولاية بنسلفانيا في الولايات
المتحدة الامريكية سنة ١٨٥٩ •

وكان تأسيس اول شركة على مستوى الاسبقية ومستوى الانتاج
هي شركة ستاندارد اويل ، وذلك عام ١٩٧٠ برأسمال قدره مليون
دولار ، بعد ان مضت على نجاح روكفلر - اكبر مساهمي هذه
الشركة - في شؤون استخراج النفط وتسويقه ، مدة تزيد على الثماني
سنوات • وفي عام ١٨٧٤ زيد رأسمال الشركة الى ثلاثة ملايين
وتصف المليون (ثم اخذت تعمل على سحق من ينافسها • وبدأت
تعقد الاتفاقات مع شركات النقل وغير ذلك من المؤسسات والصناعات
التي تعاونها في اعمالها ، او تضمها اليها وتسيطر عليها سيطرة
كاملة) •

ولقد كان ظهور هذا الطابع الاحتكاري على مسار حركة وعمل
الشركة البداية البارزة في ممارسة الاحتكار النفطي منذ ذلك التاريخ
في الولايات المتحدة الامريكية اولا ، ومن ثم في بلدان العالم الاخرى •
فبعد مضي [١٢] سنة على تأسيسها - اي في عام ١٨٨٢ ،
واستطاعتها ضم تلك الشركات واحتواءها لتؤسس فيما بعد شركة
موحدة ضخمة بلغ رأسمالها ٧٠ مليون دولار ، استطاعت ان
[تسيطر على تسعة اعشار انتاج البترول في الولايات المتحدة] •

أما الشركة الثانية ، فهي شركة شل الهولندية الملكية ، التي
اسست في لاهاي عام ١٨٩٠ (برأسمال قدره ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فلورين ،
لاستثمار البترول في جزر الهند الهولندية ، حيث زيد رأس المال الى
١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فلورين ، حتى يتسنى انشاء معمل تكرير) تابع لها •
وازاء التقدم الذي احرزته هذه الشركة ، حيث وزعت - بعد
مضي سبع سنوات على تأسيسها - ارباحا ٥٢٪ فقد « بدأت شركة
ستاندارد اويل تستخدم اساليبها المألوفة لسحق هذا المنافس
الخطير » فلجأت الى حرب الاسعار ، اذ عرضت النفط للبيع في غرب
اوربا بسعر يقل عن نفقة انتاجه في الولايات المتحدة المتحدة الامريكية
ذاتها •

وامام نشوء هذه المضاربة التي اخفقت بعد سنتين من المباشرة بها ، واحتدام النزعات الاحتكارية الواسعة بين الشركات لم يجد مؤسسو شركة شل الهولندية الملكية وادارتها بدا من توطيد مراكز عملها . فعقد مديرها هنري ديتروينج في سنة ١٩٠٢ اتفاقا مع شركة شل للنقل والتجارة التي كانت تعمل في انتاج النفط في جزر الهند الشرقية ، وان يكن معظم نشاطها منصبا في النقل البحري ، فهي الشركة التي كانت تسيطر على نقل النفط في المحيط الهندي . كما اخذت بعد عقد الاتفاق في انشاء شركات فرعية منها شركة البترول الانجلو سكسونية التي يحتل الرأس المال البريطاني فيها نسبة ٤٥٪ من رأسمالها .

وفي ميدان المنافسة والصراع من اجل الاستحواذ على النفط ، استطاع هنري ديتروينج مدير شركة شل ، شراء عدد من آبار النفط في القسم الغربي من الولايات المتحدة ، وذلك سنة ١٩١٢ ، كما استطاع ان ينشيء شركة جديدة باسم شركة آبار زيوت كاليفورنيا المحدودة ، واعقبتهما شركات اخرى في امريكا مثل روكسانا وشل بكاليفورنيا . ونالت هذه الشركات امتيازات في المكسيك وفنزويلا وترينداد .

وفي سبيل ترسيخ وجود الشركات الهولندية العاملة في امريكا اقدم هنري ديتروينج على عمل بالغ الدلالة في مجال نمو الاساليب الاحتكارية ، بان عرض في سوق نيويورك سنة ١٩١٦ سبعمائة وخمسين الف سهم . « وترتب على هذا العمل نتيجتان : اولاهما انه حصل على اربعة ملايين جنيه اضيفت الى رأس مال الشركة وثانيهما : انه ضمن تأييد الامريكيين واهتمامهم باعمال الشركة ، مما يكفل معه مركزا ثابتا ازاء شركة ستاندارد أوليل ، المنافس القوي لشركة شل الهولندية الملكية .

اما الشركة الثالثة ، وهي شركة بورما للنفط التي اسست في عام ١٩٠٢ لاستثمار آبار النفط في كل من بورما وآسام ، فقد كانت ضعيفة من حيث الموارد والانتاج وتشعب العمليات قياسا بالشركتين المذكورتين آنفا .

ومع ذلك ، فقد كانت محكومة بالنوازع المستميتة نفسها التي يحملها المستعمرون الانجليز ، بحكم كونها شركة بريطانية . ولهذا

فلن تأسيسها المتأخر لم يكن حائلا دون دخولها ميدان المنافسة والصراع على الاحتكارات النفطية . فبعد ثلاث سنوات على تأسيسها - اي في عام ١٩٠٥ - ابتاعت هذه الشركة بايعاز من ونستون تشرشل وغيره من المسؤولين الانجليز ، امتياز وليم نوكس دارسي في ايران ، لتؤسس من ثم شركة النفط الانجليزية - الفارسية .

الا ان شركة بورما هذه لم تكن لتستطيع - قبل اكتشاف النفط في ايران عام ١٩٠٨ - تقديم اكثر من كميات ضئيلة جدا لبريطانيا هي حاصل انتاجها من جزر الهند الشرقية . ولهذا كان تمويل البريطانيين في الحصول على النفط من رؤوس اموالهم الموظفة لهذا الغرض ، هو على عاتق الشركة الانجلو سكونية - وهي فرع من شركة شل الهولندية - التي يساهم رأس المال الانجليزي فيها بما نسبته ٤٠٪ من الرأس المال الكلي .

وكانت الاطماع البريطانية التي لم تكن لتقف عند حدود ، قد دفعت بحكومة لندن الى مزيد من التدخل في اعمال الشركة المختلفة تحت حجة الاشراف عليها وحمايتها .

وعلى هذه الشركة ، اعتمدت الحكومة البريطانية اعتمادا كبيرا في الدخول الى اسواق المنافسة لنيل امتيازات نفطية جديدة ، اضافة الى تأمين اقصى ما يمكنها تأمينه من حاجتها الى النفط ، كبداية رئيسية لدخول عالم الاحتكار . وكانت المنطقة ، بالذات العراق وايران بوصفهما من اولى الاقطار التي عرفت بوجود النفط في باطن اراضيها ، قد اصبحت ميدانا لتنافس تلك الشركات وتصارع اطماعها المتداخلة والمتشابكة مع اهداف حكوماتها الاستعمارية الرامية الى احتلال المنطقة واحتكار ثرواتها . وقد كانت شركة نفط العراق المعروفة حتى سنة ١٩٢٨ باسم شركة البترول التركية ، والتي تساهم في رأسمالها شركة البترول الانجلو فارسية العاملة في ايران ، من ابرز الشركات التي اسست تحسب تأثيرات تلك الاجراء ففي لهذا كانت على حد تعبير احد المساهمين فيها « شركة فريدة في نوعها ، اذ ولدت عقب مفاوضات دبلوماسية واقتصادية طويلة وشاقة » بل انه ليتضح من خلال المدة الزمنية التي تمخضت فيها ولادة الشركة حتى خرجت بشكلها النهائي تحمل اسم شركة نفط العراق ، وهي مدة ١٣ سنة ، كانت فيها

« من المفاجئات والاختلاطات اكثر مما في تاريخ اية شركة نفط اخرى بحكم ان الاتجاهات الاحتكارية كانت تكتنفها منذ فجر انبثاقها » .
ذلك لانها « لم تؤلف وتدار كشركة ذات شخصية مستقلة ، وانما كانت سياستها وادارتها تقرران من قبل شركات النفط الدولية الكبرى » .

ومن الجدير بالذكر هنا ، ان العراق كان قبل تأسيس هذه الشركة وفي اثنائه ، خاضعا لسيطرة الامبراطورية العثمانية ، في وقت لم يكن معروفا لدى الشركات او الدوائر الاستعمارية ، وجود النفط في المنطقة ، باستثناء العراق وايران وعربستان ، وفي الوقت الذي كانت فيه الاطماع الاستعمارية تتصارع فيما بينها من اجل سلب البلدان العربية الواقعة تحت الحكم العثماني وبخاصة منها البلدان المطلة على الخليج وفي مقدمتها العراق ، وفي الوقت الذي كان فيه هذا التصارع يدور في ارجاء الامبراطورية ويتركز بشكل خاص في العاصمة استانبول ، جاءت المعلومات عن وجود النفط بكميات كبيرة في العراق ، لا لتزيد حدة تلك الصراعات ومناوراتها والمنافسات وضغوطها فحسب ، بل لتعمل كذلك على ان لا تتداخل فيما بينما الى حد التشابك ، كما كان الحال في التنافس على مد خط سكة حديد بغداد - برلين ، وكثيرا ما كانت تتعزز مكانة الدول المتنافسة ومصالحها مع تقييد السلطات العثمانية بالمزيد من القروض التي كانت - الاخيرة - في اشد الحاجة اليها . فقد كانت القروض التي تقدمها الحكومات او بيوتات المال ، كالبنك الالمانى والبنك الاهلي العثماني [وهو بنك بريطاني] البوابة الرئيسية للحصول على المشاريع الاستعمارية . فقيما يتعلق بخط سكة حديد بغداد الذي اجمعت الدوائر الاستعمارية وقتذاك على انه مشروع متعدد المظاهر والجوانب نظرا لكونه ينفذ بالمصالح الالمانية الى بوابة الخليج العربي العليا ، عبر البصرة ، ويحمل معه تهديد الاطماع الالمانية لمصالح ومكانة بريطانيا فيه ، وينطوي على منح امتياز التنقيب والتعدي عن المعادن والثروات وفي مقدمتها النفط ، فقد كان هذا المشروع في الوقت نفسه احد اوجه النشاط المتكالب على المنطقة ، وبالتالي احد المشاريع المهمة التي دار من خلالها الصراع الاستعماري على ساحة العراق . فقد كان يعني من وجهة نظر السياسة البريطانية

« اداة تسمح لرجال الصناعة الالمان ان يؤسسوا اسواقهم وارباحهم وان يهددوا بذلك المراكز البريطانية المتخفة في الخليج العربي والهند » . في حين كان اشراك انجلترا او فرنسا في تمويل واتشاء الخط الحديدي نظرا لعدم كفاية الخبرات الالمانية التي يتطلبها ، يعني انه [سيؤدي] حتما الى المساومة الدبلوماسية والاقتصادية ، وبالتالي اثارة موضوع النفط بما يؤثر على الحق الاستثنائي الممنوح لرؤوس الاموال الالمانية في اذار ١٩٠٣ ، وهو العام الذي انتشرت فيه وسائل النقل المختلفة بما فيها الطيران انتشارا واسعا مما زاد في قيمة النفط ومشتقاته ، وضرورة الحصول عليه ، نتيجة لازدياد الطلب عليه جراء التقدم الكبير والواسع في انتاج واستعمال محركات الاحتراق الداخلي التي يقوم عملها على المنتجات النفطية المختلفة . كما زاد ذلك في اهمية المنطقة وحيويتها في الحسابات الاستعمارية .

في هذا الوقت ذاته ، كانت بريطانيا تضع يدها على امتياز نفط ايران عن طريق وليم نوكس دارسي الذي لعبت الصدفة دورا كبيرا في الحصول عليه . وبهذا الامتياز وضعت بريطانيا اولى مشاريعها النفطية في المنطقة والتي عملت من خلالها ليس فقط على منافسة روسيا القيصرية التي كانت تملك منذ سنة ١٨٧٢ امتيازاً للتنقيب واستخراج النفط الايراني بل كذلك على نيل امتيازات نفط العراق باديء الامر ومن ثم نفط الخليج . ومع ان مدة عقد الامتياز الروسي محددة بست وستين سنة ، الا ان فشل التنقيبات التي قام بها صاحب الامتياز البارون جوليوس دي روتر ، ادى الى الغائه في عام ١٩٠١ . وقبل ان تعلن حكومة الشاه عن هذا الالغاء بوقت قصير ، اسنلت الى الجنرال كتاجي ، مبعوثها الى بريطانيا وفرنسا لحضور المعرض العالمي ، مهمة اقناع حكومة لندن او باريس لغرض اجراء مفاوضات بشأن عقد اتفاق تمنحها فيه ايران حق التنقيب واستخراج النفط ، الا انه التقى عن طريق « ديقه السر دروموند وولف » وهو احد سفراء بريطانيا السابقين

في ايار ١٩٠١ ، بالمستر وليم نوكس دارسي الذي وافق على العرض والتباحث بشأنه مع الحكومة الايرانية . وبعد ابرام الاتفاق ، اسس دارسي شركة « فرست اكسبلويتيشن كومباني

First Exploitation Co. برأسمال قدره (٦٠٠) ألف جنيه

استرليني ، موزعة على ٦٠٠ ألف سهم ، اكتب دارسي منها ٢٠ ألف سهم باسم الحكومة الايرانية ، والباقي باسمه . ومن بين الشروط التي تضمنها اتفاق الامتياز هذا ، ان تدفع الشركة للحكومة الايرانية نسبة ١٦٪ من الارباح الصافية . الا ان الشركة ، علاوة على ما تضمنه اتفاق الامتياز من شروط على جانب كبير من المزايا لصالحها ، لم تلتزم بدفع هذه النسبة ، بل كانت تلجأ دوما الى شتى السبل التي من شأنها ان تقلل من المدفوعات التي تحددها .

فقد بلغت واردات الشركة الصافية المعلن عنها للمدة من عام ١٩٠٥ الى عام ١٩٣٢ (١٧١ مليون جنيه استرليني) ، غير ان ما دفع للحكومة الايرانية لم يزد عن ١١ مليون جنيه استرليني أي ما نسبته ٦٫٤٪ في حين كان ينبغي ان تتسلم الدولة الايرانية وفق النسبة المنصوص عليها في اتفاق الامتياز ، اكثر من ٢٧ مليون جنيه استرليني .

ومع ان هذا الاتفاق الذي عقد بين الحكومة الايرانية - من جهة - والمستر وليم دارسي - من الجهة الثانية - يعتبر شخيصا من جانب الاخير ، الا انه كان يحمل في طياته الصراع الاستعماري على النفط والنفوذ في وقت معا . فعدا عن انه استتبع دخول الحكومة البريطانية في الامتياز مباشرة فيما بعد (٢) ، وفي السياسة الايرانية كذلك ، فقد استثنى في شروطه « اراضي خمس ولايات تقع في اقاصي البلاد الشمالية » وهي الولايات المشمولة - سابقا - بالامتياز الروسي الملغى . وكان هذا الاستثناء من جانب الحكومة الايرانية يستهدف تجنب اثاره « الشكوك الروسية » .

ورغم ذلك ، فقد ظلت هذه الولايات الخمس ، مطمحا للاطماع البريطانية ، الحكومية منها ورؤوس الاموال الاخرى على السواء ، وفي مقدمتها : اطماع دارسي ، ومن ثم شركة البترول الانجلو - فارسية ، طيلة المدة الواقعة بين ١٩٠١-١٩١٦ .

(٢) تعود ٥٦٪ من اسهم شركة النفط الانجليزية الفارسية (حاليا شركة النفط البريطانية) الى الحكومة البريطانية ، و ٢٢٪ الى شركة نفط بورما ، و ٢٢٪ الى افراد بريطانيين .

ولكن حصول خوستريا (او خاشتريا) الروسي في آذار من عام ١٩١٦ على امتياز نفطي في ثلاث من الولايات الخمس موضوعة الاستثناء ، ولمدة ٧٠ عاما ، قد حفز المخاوف البريطانية الى حدود قصوى ، فضلا عن انه وضع الامال البريطانية في نيل امتياز نفط المنطقة ، في مدارج بعيدة جدا من مدارج الامل . وكان الحصول على هذا الامتياز من جانب خوستريا ، يعني ايجاد قاعدة اخرى ذات منافع كبيرة الاهمية في متناول سلطات روسيا القيصرية ، لتأجيج التصارع الاستعماري بينها وبين بريطانيا .

غير ان نشوب ثورة اكتوبر ١٩١٧ وانتهاج روسيا نمطا جديدا من العلاقات السياسية بينها وبين الدول الاخرى ، املتها طبيعة مفاهيم الثورة ، قد اضطر خوستريا الى ان يتخلى عن امتيازها . فاحتلت الشركة الانجلو - فارسية ، الفرصة وابتاعت من خوستريا امتيازها بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه . وما لبثت ان انشأت شركة جديدة سميتها شركة شمال فارس المحدودة للبترول ، كانت الغاية منها ، قطع دابر اي تهديد يأتي من الشمال - من ناحية - وقطع الطريق على الشركات الامريكية في ان تحصل عليه ، وان تؤسس لنفسها مواقع منافسة للمصالح والنفوذ البريطانيين .

وقد بدا استحواذ بريطانيا على سائر نفط ايران امام حكومة الولايات المتحدة الامريكية واصحاب المصالح النفطية فيها ، امرا في غاية الخطورة ، لا سيما وانه يتناقض مع سياسة « الباب المفتوح » التي كانت تنادي بها الحكومة الامريكية لضمان مجالات لنفوذها ومصالحها ، وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة قد دخلت الحرب الى جانب بريطانيا - روسيا - فرنسا ، ضد محور المانيا - إيطاليا - الامبراطورية العثمانية .

ذلك ان الحكومة الامريكية ، اعتبرت الاتفاق البريطاني - الايراني المذكور ، بداية صارخة لتأسيس قاعدة صلبة من الاحتكارات البريطانية (٣) ، لا سيما وان شركة النفط الانجلو - فارسية

(٣) وقد كررت الولايات المتحدة احتجاجاتها ضد هذه الشركة عدة مرات ؛ وكان احتجاجها في صيف عام ١٩٢٠ ينطوي صراحة على اعتبار انشائها « اجراما ، اجراما - انحصار لانتاج مادة اساسية للبترول » ، وان ذلك « متعارف مع مبدأ مساواة الدول بالمعاملة في البلاد الاجنبية » .

(المعروفة حاليا باسم شركة البترول البريطانية) كانت قد دخلت منذ ٢٣ تشرين الاول ١٩١٢ طرفا مساهما في شركة البترول التركية التي أسست في العام المذكور ذاته ، وهي الشركة التي عرفت فيما بعد نيسان ١٩٢٩ باسم شركة نفط العراق . مما يتيح امامها فرصة كبيرة في الحصول على امتيازات في نفط العراق تضاف الى امتيازاتها في ايران . الامر الذي يبدو معه الوضع النفطي السني تبيين عليه الشركات الامريكية ، وكذلك مطامحها واطماع حكومتها ، معرضا لخطر المنافسة المؤثرة .

ولعل ابرز ما يحدد معالم هذا الوضع الخطير امام انظار حكومة الولايات المتحدة واصحاب المصالح فيها ، هو ان بريطانيا علاوة على كونها تشكل سوقا جيدة لشراء النفط الامريكي ، فانها تستطيع - بما تملكه من قوة وما تفرضه من نفوذ وهيمنة على بحار عديدة وعلى الكثير من البلدان المطلة عليها ، وبما تسيطر عليه من مستعمرات واسعة في ارجاء شتى من العالم - ان تغلق الاسواق الاخرى امام نفط الولايات المتحدة ، او ان تدخلها بالمضاربة في الاسعار - على الاقل - في حال نجاح شركة النفط الانجلو - فارسية ، في انتاج النفط بشكل مضطرد .

ومما يزيد هذا الامر اهمية وخطورة بالفتن في حسابات الحكومة الامريكية ، التقارير التي خرجت بها البعثة الجيولوجية الالمانية من بحوثها في العراق ١٩٠١-١٩٠٣ ، بشأن انه - اي العراق - بقعة تعوم على بحيرة من النفط لا ينضب معينها . وذلك بعد ان كانت التقارير الماثلة التي خرجت خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، تتجه بانظار اصحاب رؤوس اموال الشركات ، الى نفط الموصل ، مشيرة الى « ان باطن اراضيها يحتوي على بحيرة من زيت البترول » .

ومن ناحية اخرى ، كانت الولايات المتحدة الامريكية على يقين من انه اذا ما نجحت بريطانيا في الحصول على امتياز نفطي في العراق ، فان ذلك سيشكل منطلقا لها للاستحواذ على سائر حقول نفط العراق ، على غرار ما حدث في ايران ، واستنادا الى مبدأ التسلسل البريطاني الذي لا يرضى بحصة الاسد الا كحد ادنى . الامر الذي يعطى لبريطانيا ، قوة جديدة على جانب كبير من الاهمية ، تضاف

الى قوتها السائدة - آنذاك - مما يعني في ادنى الافتراضات ، اقتسام السوق العالمية للنفط ، وهو مما تخشاه شركات النفط الاحتكارية الامريكية ، كما تحرص على ان لا يقع .
اما من وجهة النظر الاستعمارية البريطانية ، فان بقاء الولايات المتحدة ، الدولة المنظمة لتسويق النفط في العالم ، بحكم ان انتاجها الذي يعد حتى عام ١٩١٤ - حسب الاحصائيات المتوفرة - اضعف انتاج في العالم ، وانها كذلك الدولة الوحيدة القادرة على تمويل وسد حاجات المرافق البريطانية العسكرية منها والمدنية ، كان من الامور التي يصعب جدا تصورها من قبل الحكومة البريطانية واصحاب رؤوس الاموال فيها .

وليس من شك في انه لا يمكن تصور بقاء البحرية البريطانية، وبالتالي بقاء سيطرتها على المستعمرات الواسعة الانتشار ، محكومة بماتزودها به شركة ستندارد الامريكية من نفط .
ذلك ان اكثر من ٩٥٪ من مشتريات بريطانيا من النفط ، كانت تجهزها الشركة المذكورة ، صاحبة اكبر الاحتكارات النفطية في ذلك التاريخ .

لقد كانت تلك الاعتبارات ، من ابرز ما يتحكم بتأجيج الصراع الاستعماري الدولي على نفط المنطقة . ولقد كان عام ١٩٠٨ الذي شهد نجاح اولى عمليات استخراج النفط ، يعد في الواقع النقطة العليا في سلم الخط البياني لتصاعد ذلك الصراع . فقبل هذا التاريخ بسنتين ، اي في عام ١٩٠٦ ، كانت قد تهيأت احدى اهم الفرص امام شركة ستندارد اويل الامريكية ، للحصول على امتياز نفط ايران ، والتي من شأنها اقضاء المصالح البريطانية في ميدان هذه الثروة الحيوية . ذلك ان دارسي كان قد اضطر في هذا التاريخ الى الدخول في مفاوضات مع الشركة المذكورة لبيعها امتيازها ، بسبب عدم نجاح التنقيبات التي قام بها والتي كبده نفقات مالية كبيرة اشرفت به على الوقوع في الافلاس .

ولكن الحكومة البريطانية التي كانت تعول على نفط ايران - مثلما هو الحال في تعويلها على نفط العراق - اهمية وقيمة بالفتنة في سد احتياجاتها من النفط الامريكي ، عملت جهدها من اجل احباط هذه المفاوضات وهي في بداياتها الاولى . فقد كانت مدركة

من قبل البدء بالمفاوضات ، ابعاد الترقب والترص الذي كانت تقوم به شركة ستندارد ، كبرى الشركات الاحتكارية ، للاستحواذ على حقول نفط المنطقة . كما ان ادراك القيادة العسكرية ، وبوجه خاص ، ادراك قيادة البحرية البريطانية الضخمة المنتشرة في انحاء العالم المتباعدة والتي تشكل العمود الفقري لحركة الاستعمار البريطاني ، للقيمة البالغة الحيوية « التي يمثلها وقود المازوت ، واثره البالغ على مستقبلها » قد حداها ليس فقط الى الاعياز لدارسي ب « الا يترك الامتياز يقع في ايد اجنبية » بل ان تدفع كذلك بالحكومة البريطانية الى التدخل مباشرة . « لانقاذ » امتياز دارسي « معترضة على ادخال شركة امريكية في ما زعمته منطقة نفوذ لها » . لذلك ، اوعزت الحكومة البريطانية بعد مدة وجيزة الى شركة بورما اويل - وهي شركة بريطانية - للتدخل في هذا الامتياز بهدف الوصول به الى النجاح ، باقصى ما يمكن من السرعة .

ولعل في مقدمة العوامل العديدة التي كانت تقف وراء تشديد الحكومة البريطانية على ذلك ، هو حرصها على توسيع دائرة مستعمراتها وتوطيد مصالحها في المستعمرات الاخرى الواقعة تحت سيطرتها ، والتخلص الى اقصى ما يمكن من ضرورات الاعتماد على نفط الولايات المتحدة ، فضلا عن الحيلولة دون وقوع نفط المنطقة في قبضة الشركات الامريكية . وقد تحدث بهذا الصدد مدير شركة بورما « بعد تفجر النفط ، واشتراكها في رأسمال انشركة البريطانية - الفارسية ، قائلا : انه فضلا عن الارباح التي ستجنيها شركته من اغنى حقول البترول في العالم ، فانها منعت هذه الموارد من ان تقع في ايد غير بريطانية » .

وهنا تتفاعل الاهمية الاستراتيجية الجغرافية التي تتمتع بها المنطقة مع حيوية الموارد النفطية الكامنة فيها ، لتعطيتها من ثم قيمة جديدة مضاعفة . وكان الاعتقاد الراسخ بوجود النفط في العراق بكميات غزيرة ، يكسبه هذه الدرجة من القيمة الحيوية ، ولا سيما بعد اكتشافه في ايران عام ١٩٠٨ . ولان العراق كان خاضعا يومذاك للسيطرة العثمانية ، فقد كانت استانبول ، الساحة التي دار في جوانبها ومرافقها الرسمية والمؤسسات الاقتصادية والمالية ، صراع الدول الاستعمارية وشركاتها الاحتكارية للحصول على نفط العراق .

ففي الوقت الذي كان لرؤوس الاموال الالمانية حق التنقيب عن النفط في العراق بموجب اتفاقيات معقودة سابقا لهذا الغرض ، وفي الوقت الذي كان وليم نوكس دارسي قد حصل فيه على امتياز نفط ايران ، في هذا التاريخ نفسه ١٩٠١-١٩٠٣ كان دارسي يفاوض في العاصمة التركية استانبول « للحصول على وعد بامتياز في شمال بلاد ما بين النهرين » •

ومن قبل هذا التاريخ كان الصراع دائرا على نفط العراق • فمنذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر اتجهت الانظار الاستعمارية الى نفط الموصل « بعد ان زارها جماعة من الخبراء وقرروا ان باطن اراضيها يحتوي على بحيرة من زيت البترول » •

وفي ميدان الصراع والمنافسة هذين ، تقدمت عدة شركات للحصول على امتياز الموصل ، الا ان شركتين فقط حصلتا على موافقة مبدئية ، وكان ذلك راجعا الى نجاح الجهود التي بذلتها الاطراف المعنية بالشركتين • وكان اول الامتيازين هو الذي حصل عليه مستر كولبي تشستر في عام ١٩٠٨ • وقد احتضنت الحكومة الامريكية هذا الامتياز • وكان تشستر موفدا من قبل الامريكيين ليعرض على الحكومة العثمانية « برنامجا شاملا لعدد من مشاريع الاشغال العامة والتنمية الاقتصادية • وقد عرض فيما عرض انشاء ثلاثة خطوط حديدية مقابل حصولهم على امتيازات شبيهة بالامتيازات التي منحت للامان على طرفي خط بغداد » •

اما الامتياز الثاني فهو امتياز شركة البترول التركية ، وقد احتضنته الحكومتان الالمانية والانجليزية •

الا ان الامتياز الاول « لم يكتسب صفة الشرعية ، وبالتالي لم يستغله اصحابه » وذلك بسبب وقوع الانقلاب ضد السلطان عبد الحميد ، بعد وقت قصير من الحصول على الامتياز • كما لعبت التقلبات السياسية ومراكز النفوذ المتصارعة ، على عرقلة تنفيذ الاتفاق ، اذ تاجلت المصادقة عليه من قبل البرلمان التركي عدة مرات منذ سنة ١٩١٠ ، الى ان اعمل نهائيا بعد ذلك « بسبب تدخل الامان واعتراضهم عليه ، من ناحية انه يتعلق على امتياز خط سكة حديد بغداد الممنوح لهم • وكذلك بسبب تدخل الانكليز » •

وفي ٢٧ حزيران ١٩١٤ حصلت شركة البترول التركية على امتياز للتنقيب عن النفط في الموصل .

ان وقوع الانقلاب العسكري في تركيا عام ١٩٠٨-١٩٠٩ واستقاط السلطان عبد الحميد من عرش السلطنة ، والذي لقى الترحاب والارتياح في كل من لندن وباريس ، باعتباره يشكل البداية لـ « معو النفوذ الالمانى من الشرق الادنى » جاء مترافقا مع نجاح الانجليز في اكتشاف النفط في ايران ، ومع وقوع التقلبات والاضطرابات السياسية في طهران ، بما يبقى على المصالح البريطانية فيها . فقد كان لشركة البترول الانجلو - فارسية ، الدور الرئيس في هذه الاحداث التي ادت في النهاية الى قيام سلسلة من حركات التمرد والمصيان والاضطرابات التي كان آخرها بروز رضا شاه واستيلائه على مقاليد الحكم في تشرين الاول ١٩٢٤ . اذ كانت هذه الاضطرابات قد بدأت بشكلها الملحوظ والواسع ، في اعقاب الاتفاق الذي تم بين انجلترا وروسيا القيصريّة في آب ١٩٠٧ والذي حددت بموجبه مناطق نفوذ كل من الدولتين الامبرياليتين في ايران ، وذلك بان اخضع - الاتفاق - المناطق الشمالية « للنفوذ الروسي ، وجنوبها للنفوذ البريطاني ، تاركا بينهما منطقة محايدة » وما اثارته بنود هذه الاتفاقية الجائرة في صفوف الجماهير الايرانية ، من غضبات عاتية ، كانت تتفاعل بعنف مع ما كانت قد حرّضت عليه الشركة المذكورة بدفعها العناصر المتعاونة معها او المرتبطة بها لاثارة الازمة التي كانت ناشبة بين الشاه والمعارضة ، هذه المعارضة التي ركبت موجتها وتصدرتها في آخر المطاف « بضع مئات من تجار طهران الذين ذهبوا الى المفوضية البريطانية واستقروا في حدائقها مصممين على الصمود ضد الشاه مظفرا الدين » الذي كان لتنازله عن العرش ، اثر كبير على خافه الشاه محمد علي ، حيث وجد - هذا الاخير - في التشجيع الروسي له ، سنداً للاعلان عن نواياه قسي الغاء الامتيازات الممنوحة من قبل سلفه الى الشركة المذكورة . غير ان هذا الاجراء قد حدا بشركة النفط الانجلو - فارسية الى التحريض على القيام باعمال عنف مسلحة ما لبثت ان اتسعت لتؤدي - بدعم من قبائل المنطقة التي تزاوّل فيها الشركة اعمالها - الى « اشغال حرب اهلية دامت عدة اشهر » اضطر الشاه في اعقابها الى التنازل

في عام ١٩٠٩ « ولكن البريطانيين لم يحصلوا من جراء هذا التغيير على اية فائدة (جديدة) لان الرأي العام الفارسي كان ساخطا على الاتفاق الانجليزي الروسي لعام ١٩٠٧ » .
وكان لمسببات هذه الاحداث جنورها في الواقع اليومي سواء على الصعيد الرسمي ، او الجماهيري ، او على صعيد الصراعات الانجلو - امريكية .

فعلى الصعيد الرسمي ، كانت الخلافات بين الحكومة الايرانية وشركة النفط الانجلو فارسية ، قد بلغت ذروتها في عام ١٩٠٩ . ففي مدى ثمانية اعوام ، رفض دارسي ، ومن بعده شركة النفط المذكورة ، ان يدفعوا للحكومة الايرانية المبلغ الذي حددته شروط الامتياز والبالغ ٥٠٠ جنيه استرليني سنويا عن ابار النفط في بوشهر وشوشتر وقصر شيرين وداليكي ، التي كانت تعود للدولة في السابق .

وعلى الصعيد الجماهيري كان هذا الرفض يتفاعل مع ضالة النسبة المحددة للدولة الايرانية من الارباح الصافية التي تجنيها شركة النفط ، والبالغة ١٦٪ ، كما كان هذا التفاعل يتفاقم في اوساط الشعوب الايرانية مع اتفاقية تقسيم ايران بين النفوذيين الاستعماريين الانجليزى والروسى . اما على صعيد الصراع الانجلو امريكى ، فجد وجد بعض المسؤولين الامريكيين وكذلك اصحاب المصالح النفطية ، في هذه الاجواء المتوترة ، فرصة للتحريض ضد الانجليز وشركتهم في وقت واحد ، أملين من وراء ذلك الحصول على حقول النفط .

الا ان اخفاق المصالح الامريكية فى نيل اى تقدم في طهران الى جانب اخفاقها - فيما بعد - في استانبول ، كان مما يشير حقائقها ازاء بقاء المصالح البريطانية في ايران - من جهة - وازاء تقدمها في تركيا ، من جهة اخرى (٤) .

وعلى مستوى الطرف الآخر ، فان سعي الحكومة البريطانية واصحاب رؤوس الاموال الانجليزية للاستفادة الى اقصى ما يمكن من الظروف التي اتاحها الانقلاب التركي في عام ١٩٠٨ ، كان

(٤) ينبغي القول هنا بأنه رغم ذلك فان الانقلاب العسكري الذي قادته حركة تركيا الفتاة ، قد فتح الطريق أمام الامريكان للدخول في حلبة الصراع .

يجد في عرض الجنرال تشستر ، ممثل المصالح الامريكية في
استانبول ، المشاريع الامريكية المنوه عنها سابقا ، حافزا لمضاعفة
نشاطها الاستعماري باتجاهين :

الاول : وهو الذي تمثل في اتفاق المصالح البريطانية والالمانية
والهولندية ، لتشكل فيما بينها جبهة واحدة تقف في وجه المصالح
الامريكية واطار الاستعمار الامريكي القادم ، وان كانت اطراف
هذه الجبهة ماتزال تتنافس فيما بينها للحصول على النسبة الاعلى .

اما الاتجاه الثاني : فهو الذي اتسم بتوسيع دائرة النشاطات
في العاصمة التركية ، وتركيزها الذي تمثل في تأسيس مصارف
مالية كبيرة فيها، وتداعى اصحاب رؤوس الاموال الانجليزية لتأسيس
البنك الاهلي العثماني سنة ١٩١٠ برأسمال انجليزي ، وقد كان
من مهماته البارزة « الاشتراك في المشاريع البريطانية العاملة في
تركيا او تدعيمها » والمباشرة بالمشاريع البترولية العثمانية . الا
انه لم يكن في حوزة بريطانيا اى امتياز او وعد بامتياز في اراضي
الامبراطورية العثمانية . وفيما عدا اراضي العراق ، التي كان غناها
بالنفط معروفا ، كانت اعمال اكتشاف حقول نفط جديدة . امرا
مكلما ، فلم يبق يد من اللجوء الى تعاون الماني - انجليزي ، بكل
ما يعنيه هذا التعاون من مفاوضات ومساومات صعبة .

وفي كانون الثاني ١٩١١ ، أسست في لندن الشركة التركية
للپترول المحدودة برأسمال قدره (٥٠٠٠٠) جنيه استرليني ، غطي
على النحو الاتي : ٤٠٪ من قبل السر ارنست كاسل (سفير بريطانيا
في استانبول) .

٢٠٪ من قبل البنك الاهلي التركي .

٤٠٪ من قبل كولبنكيان (كان وقتذاك مديرا للبنك الاهلي

التركي) .

« وفي الوقت ذاته ، اسست في لندن شركة جديدة تحت
اسم افريكان آند ايسترن كوتشيمنسفندكيت » كانت تضم في
خريف عام ١٩١١ كلا من البنك الاهلي المصري ٥٠٪ ، والشركة
الهولندية الملكية ٢٥٪ والدويتش بنك الالمانى ٢٥٪ .

« ولم ينته عام ١٩١١ حتى حل البنك الاهلي العثماني محل
البنك الاهلي المصري . ونتيجة لذلك ، نشهد في نهاية العام

المذكور تصارع الشركتين البريطانية والالمانية على نفط العراق . الا ان الشركة البريطانية لم تكن تتمتع بالاستثناءات المنجمية التي حصل عليها الالمان في عام ١٩٠٣ بحسب احكام الرسوم التركي (الفرمان) المتعلق بنخط بغداد - برلين .

ولقد كان في ادراك اصحاب رؤوس الاموال المساهمة في شركة البترول التركية المحدودة - البريطانية - خاصة ، هو ان تخطو اولى خطواتها نحو الوصول الى حيازة امتياز للتنقيب واستخراج النفط في العراق . على ان النفوذ الالمانى الذي كان ما يزال قويا حتى نهاية عام ١٩١١ ، قد انتهى بالمنافسة القائمة بين المانيا وبريطانيا - بعد صيغة التعاون التي وصلتا اليها بكل ما في هذا التعاون من مفاوضات ومساومات صعبة - الى تأسيس الشركة التركية للبترول في ٢٣ تشرين الاول سنة ١٩١٢ ، بعد ان بذل الانجليز جهودا كبيرة لحرقة أي امتياز آخر لا يعطيهم نصيب الاسد في نفط الموصل - وفي اتفاق انشاء الشركة الاخيرة ، احرزت رؤوس الاموال البريطانية على نسبة كبيرة فيها ، منها ٢٠٪ للبنك الاهلي التركي (بريطاني) و ١٥٪ للسرايست كاسل ، وما لا يقل عن ١٠٪ من اسهم شركة الرويال دويتش المعروفة بالانجلو سكسونية ، البالغة اسهمها ٢٥٪ . اما الحصص المتبقية ، فقد كانت نسبة ٢٥٪ للبنك الالمانى ، و ١٥٪ لكونلبنكيان .

وقد اثار نجاح المصالح البريطانية هذا ، اصحاب رؤوس الاموال الامريكية كما اثار سياسة الولايات المتحدة منذ عام ١٩٠٨ الذي شهد وفادة تشستر ممثلا لمصالح غرفة تجارة نيويورك وبعض الهيئات الامريكية ، بتوجيه من الرئيس الامريكي روزفلت ومساعدة السفارة الامريكية في استانبول ، فحصل من السلطان على امتياز واسع وشامل في نواحي كثيرة كان منها انشاء شبكة من خطوط سكك الحديد واستغلال مصادر النفط والنحاس وغيره من المعادن الاخرى . الا ان هذا الامتياز لم يكتب له ان يلقي المصادقة عليه ، كما مر سابقا ، رغم دعم الحكومة الامريكية للمطالب التي تقدم بها تشستر ، عن طريق تدخلها « الرسمي في برلين والاستانة » ، ثم في لندن وباريس » وكانت في كل مرة تتدخل فيها لدى هذه العاصمة او تلك من العواصم الاستعمارية او المعنية ، تطرح موضوع

العمل بمبدأ الباب المفتوح ، امام الدول الاستعمارية في ثروات المنطقة ، وذلك من اجل كسر الطوق الذي كانت تفرضه المانيا وبريطانيا بوجه خاص للحيلولة دون حصول المصالح الامريكية على اية مواقع .

وبهدف ايجاد قاعدة يرتكز اليها الامريكيون في تطبيق سياسة الباب المفتوح ، عمدوا الى مزاوله نشاط مالي واسع على غرار النشاط المالي البريطاني ، ومن بين ابرز المشاريع التي انشأوها لهذا الغرض ، هو تأسيس الشركة العثمانية الامريكية للتنمية ، الى جانب المساعي الكثيرة التي بذلوها للوصول الى مواطن قدم للمصالح الامريكية في الامبراطورية العثمانية .

ولتحقيق ذلك ، انيطت بالمسترايح - ويلسون ، وكيل وزارة الخارجية الامريكية ، الذي قدم للعاصمة التركية في خريف ١٩١٠ بمناسبة تتويج السلطان الجديد محمد الخامس ، مهمة «مساندة تشستر في طلباته بصورة خاصة ، وتوسيع نطاق الاستثمارات التجارية الامريكية في الامبراطورية عامة » وبتدعيم من « السفير الامريكي الذي تلقى الامر بمتابعة المفاوضات دونما ملل » .

ولكن هذه المساعي لم تحرز هي الاخرى ، شيئا من النجاح بسبب « تلاحم البريطانيين والالمان امام محاولة غزو الامريكان » من جهة ، وبسبب ما ادى اليه النفوذ الالمانى على السلطات التركية من تحديد موقفها بالقول بانه « ليس من ثمن يعرض على الحكومة العثمانية ، فقدان الصداقة الالمانية » .

ورغم ذلك ، فقد واصل الامريكيون ، المسؤولون الحكوميون منهم واصحاب رؤوس الاموال ، مساعيهم وتربصهم للقرص المناسبة لكي يسيروا الكرة ويزاولوا نشاطهم مجددا في ميدان الصراع والتنافس ، الى ان « تعرضت الامبراطورية العثمانية نتيجة للحروب التركية - الايطالية والبلغانية » لضائقة مالية خانقة ، فانتهزت شركة مستندارد اويل الامريكية ، الفرصة ، وتقدمت الى الحكومة التركية بطلب منحها الحق الاستثنائي في استغلال وتسويق سائر الثروات البترولية في الامبراطورية ، مقابل قرض قيمته ١٢٥٠٠٠٠٠٠٠ فرنك ، وخصص من الارباح . كان ذلك في عام ١٩١٣ . وازاء اصرار السلطات التركية على رفض العروض الامريكية ، اقدمت السياسة الامريكية

واصحاب رؤوس الاموال ممثلين في شركة ستندارد اوويل اوف امريكا ، على خطوة تبدو غريبة في بابها ، اذ « اوفدوا بعثة للتنقيب في فلسطين » مجهزة بالمعدات اللازمة ، قبل ان يكتسب امتياز التنقيب عن المعادن المختلفة في فلسطين والممنوح بصورة مبدئية للشركة المذكورة ، صفته الشرعية النهائية التي تخوله المباشرة بالعمل .

ومع ان نشوب الحرب العالمية الاولى قد عطل اعمال هذه البعثة ، فان الامريكيين ، استطاعوا احراز شيء من التقدم الملموس في ميدان ايجاد مراكز استثمار لهم ، معتمدين بادئ الامر ، على النفوذ الالمانى في الامبراطورية العثمانية ، وذلك بعد ان ضاق الالمان ذرعا بالاضغوط والاطماع البريطانية المتزايدة ، وبعد نجاح اساليب التهديد التي اتبعها الامريكيون تجاه الالمان ، فكان ذلك بمثابة العامل الرئيس الذي تفاعل فيما بعد مع عامل نشوب الحرب^(٥) بين الانجليز والالمان والذي « جمع الطرفين في جبهة واحدة متعاونة في حدود مصالحهما المشتركة » .

لقد كان من معطيات الصراع الذي شهدته هذه المرحلة ، نشوء مشاريع متقابلة بين الاطراف الاستعمارية . ففي تاريخ ٢٣ / تشرين اول / ١٩١٢ الذي اعلن فيه رسميا عن تأسيس شركة البترول التركية « غيرت شركة امريكان آند ايسترن كونسيشنز ليميتد ، اسمها لتتخذ اسما جديدا هو الشركة التركية المحدودة للبترول: Petroleum Turkish Co. Ltd. وعينت لها اهدافا بترولية محددة هي : « اقتناء ، وتحري ، وكشف وجود الحقول البترولية وما يتعلق بذلك من اعمال » . وفي الوقت الذي احتاطت فيه الشركة التركية للبترول « لدء خطر اى تدخل اجنبي » في اعمال الشركة ورؤوس اموالها ، وذلك بمنح « حملة الاسهم حق الاولوية في استرداد اُنصبة الشركاء » . كجزء من الاحتياطات التي املتتها طبيعة الصراعات الاستعمارية ، فقد اتسم الصراع البريطاني - الامريكي في فلسطين - اثناء الحرب - بمنع الانكليز شركة ستندارد اوويل اوف امريكا ، من مزاوله اعمالها في البحث

(٥) مما يجدر ذكره هنا ، ان الولايات المتحدة لم تدخل الحرب الاولى ، الا في وقت متاخر . وكان ذلك في ربيع سنة ١٩١٧ .

الاستعمارية المختلفة وتعقدها جراء استمرار تصارع الاطماع عن النفط وغيره من المعادن ، وقد بلغ هذا الصراع حدا دفع بالقائد الانجليزي الى القبض على احد رجال الشركة وايداعه السجن^(٦) . وكانت هذه الضغوط والمحاورة من جانب الانجليز لهذه الشركة ، جزءا من خطة عامة تستهدف منافسة اعمالها ومراكزها في جهات عديدة من العالم . وقد استندت هذه الخطة من بين ما استندت ، انشاء شركة (ذي برتش كونترول اويل فيلنز) حقول الزيت التابعة لبريطانيا ، وهي على غرار الشركة الانجلو - فارسية .

ومن ناحية اخرى ، كان مجرد تأسيس الشركة التركيبية المحدودة للبترول ، رغم علم حصولها على اي نجاح بعد ، دافعا للحكومة البريطانية على مضاعفة نشاطها الهادف للوصول الى تعزيز مراكز مصالحها هذه ، وتوسيع دائرة سيطرتها الى اكثر ما يمكن ، مستغلة مشاركتها في بعض رؤوس الاموال المساهمة في الشركة التركية للبترول ، فتقدمت الى الحكومة التركية بتاريخ لاحق لـ ٢٣ تشرين اول ١٩١٢ « بمطالب ترمي الى الدخول في الشركة ، رغبة في الاشراف عليها » ضاربة عرض الحائط بالنظام الاساسي للشركة الذي اعطى بموجبه حملة الاسهم ، حق الاولوية في استرداد افضية الشركاء . ففي ٢٩ تموز ١٩١٣ ابلغ السفير التركي في لندن رسميا بان « الحكومة البريطانية تولي اهمية بالغة موضوع الحصول على امتياز للبترول في ما بين النهرين ، وانها واثقة من ان الحكومة التركية سوف لا تبخل ببذل الجهود اللازمة للوصول الى اتفاق في هذا الغرض » .

وقد استغلت الحكومة البريطانية حاجة الحكومة التركية الى عرض بمبلغ ٥٠ الف جنيه ، فتقدمت الاخيرة لاقراضها به من قبل الحكومة البريطانية . وقد كانت موافقة الحكومة التركية على الطلب البريطاني ، يجنبها المشاكل المالية التي كانت تعاني منها يومذاك ، كما يجنبها التعرض للضغوط البريطانية المتوقعة والدخول في مناورات ومساومات جديدة ، وهذا ما لم تكن السلطات التركية راغبة فيه . فضلا عن هذا ، فقد لجأت الحكومة البريطانية « امعانا منها

(٦) ومن الطبيعي بعد هذا ، ان ترفض السلطات الانجليزية ، الطلب الذي تقدمت به مستندارد في ايلول عام ١٩١٨ « بشأن الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول في الأراضي التي تحتلها القوات البريطانية في فلسطين » .

في اقناع الاتراك ، الى رفض [طلب القرض الذي تقدموا به ، فلم يبق بد من اعادة النظر في موضوع الشركة التركية للبترول ومساهمتها المختلفين] .

وعلى هذا ، لم يبق امام الرغبات البريطانية تلك ، سوى (البنك الالماني) . ولأجل الوصول بهذه الغاية الى نهايتها ، فقد تدخلت الحكومة البريطانية رسميا لدى الحكومة الالمانية لصالح اشراك الشركة البريطانية الفارسية . و « بعد مفاوضات طويلة معقدة ، تم الاتفاق في ١٩ اذار ١٩١٤ » واستطاعت الحكومة البريطانية التي تمتلك نسبة كبيرة من رؤوس اموال شركة البترول الانجلو فارسية ، الدخول الى الشركة التركية للبترول ، عن طريق احتلالها مراكز البنك الاهلي التركي ، والسرايست كاسل ورصد حصة ٥٪ من فائده الارباح لكولبنكيان بدلا من حصته السابقة البالغة ١٥٪ .

كان هذا التقدم الذي احرزته رؤوس الاموال البريطانية والسياسة البريطانية معا ، في تركيا يجري جنبا الى جنب مع تقدم شركة البترول الانجلو فارسية في ايران ، والتي كان تمكنها من انتاج ٥٠٠٠٠ طن من النفط الايراني عام ١٩١٣ قد دعم مركزها في القيام بمهمة اعمال التنقيب في العراق .

وفي تاريخ متواقت مع النشاط البريطاني المذكور « وقعت الحكومتان البريطانية والتركية ، اتفاقية تسليخ بموجبها اراضي الكويت عن الامبراطورية العثمانية « بصورة رسمية ، وذلك في ٢٩ تموز ١٩١٣ .

وفي تاريخ ٢٧/١٠/١٩١٣ استحصلت الحكومة البريطانية تعهدا من « شيخ الكويت بعلم منح اي امتياز بترولي لغير الاشخاص المعينين » من قبلها . وبذلك يكون الاستعمار البريطاني قد ضرب طوقا على استغلال نفط الخليج ، في مبادرة مبكرة لقطع الطريق على امكان امتداد الصراع الاستعماري على نفط المنطقة الى بلدان الخليج العربي .

ومع انه لم يكن للولايات المتحدة ولرؤوس الاموال الامريكية التي كانت ترقب تلك التطورات بغضب وجزع ، اية حصص او مراكز في تلك الشركات ، فان النفط الامريكي كان في ذلك التاريخ وحتى قبيل نشوب الحرب العالمية الاولى « يحتل مكانة متزايدة في

الانتاج العالمي للنفط • فقد بلغت الكمية المنتجة منه في عام ١٩١٤ (٣٥٤٣) مليون طن ، وهي الكمية التي تشكل في ذلك التاريخ نسبة ٦٦٪ من الانتاج العالمي للنفط • في حين لم تستطع ان تحقق شركة البترول الانجلو فارسية من انتاج حقول ايران ، اكثر من ٢٧٥٠٠٠ طن في السنة المذكورة نفسها ، بأي حال من الاحوال •

على ان هناك ثمة عوامل متعددة قد لعبت دورا في دفع بريطانيا للاسراع في مد نفوذها وسيطرتها على الثروات النفطية ، مما زاد التسابق في حلبة الصراع الاستعماري على المنطقة وثرواتها الحيوية هذه ، بين كل من بريطانيا والمانيا وروسيا القيصرية والولايات المتحدة الامريكية بصورة رئيسية •

ذلك ان تفجر الحرب العالمية الاولى في صيف ١٩١٤ ، وازدياد استعمال الوسائل الميكانيكية ، اضافة الى استمرار ارتفاع اسعار النفط منذ سنة ١٩١٠ الذي كان « يعني بالنسبة للخزينة البريطانية ولميزانية بريطانيا ، ازديادا في النفقات مضطردا و متمشيا مع تحديث الاسطول الذي كان يسير بسرعة ٠٠ » من ناحية ، و اضافة الى « تعميم استعمال المحروق الجديد » من ناحية اخرى ، ثم اشتداد حرب القواصات التي ادت بالتالي الى مضاعفة الصعوبات والعقبات التي وقفت يومذاك في طريق حصول بريطانيا - وكذلك فرنسا - على ما تحتاج اليه من النفط لتشغيل مصانعها وتسيير جيوشها وآلياتها الاخرى • كل ذلك جاء ليضع الحكومة البريطانية امام ما كانت تخشى وقوعه منذ زمن غير قصير ، وتخطط على اساس تفادي وقوعه ، وهو وضع تموين الاساطيل البريطانية - بصورة اخص - ازاء التقلبات السياسية ، بصورة بارزة الحنة والخطورة ، لا سيما وان الكميات المنتجة من نفط الولايات المتحدة ، كانت حتى تاريخ ١٩١٧ متفوقة على مجموع الانتاج العالمي ، وان النفط الامريكي هو المصدر الرئيس الذي تنزود منه الحكومة البريطانية بالوقود • هذا ، رغم ارتفاع انتاج نفط ايران في العام المذكور الى ٦٤٤٠٠٠ طن • على حين كان الانتاج الامريكي من النفط في العام ذاته قد بلغ ٤٤١٧ مليون طن •

واذا ظهور هذا الاخطار وبرز تأثيرها على مآل الحرب ومستقبل الامبراطورية العثمانية - من جهة - وامام تشابك المصالح

الامبريالية ، جاء دخول الولايات المتحدة الامريكية ، الحرب في ربيع ١٩١٧ - من جهة ثانية - ليزيد المشاكل الناجمة امام حكومة لندن ، حدة وتعقيدا .

ذلك انه بالإضافة الى تعويض مصادر التموين بالوقود بسبب حرب الغواصات ، الى الخطر ، فقد اصبح جيش الولايات المتحدة واسطولها « اصحاب الاسبقية في التموين » . وبسبب ذلك كله ، فقد اصبح تموين الحلفاء مزعزا الى درجة كبيرة ، وخاصة فرنسا ، ونتيجة لذلك ، فقد ألقت المطامع الاستعمارية البريطانية ، اعباءا عسكرية كبيرة على جيوشها ، كما وضعت حكومة لندن امام الاعياء . ولتدرك التموين البريطاني من تعريضه لخطر كهذه ، بادرت سلطات لندن منذ وقت مبكر لتاريخ نشوب الحرب ، الى [انزال الجنود البريطانيين في شط العرب ، الذين اتجهوا نحو البصرة يحملون التعليمات التالية : « السيطرة على ولاية البصرة .. والمناطق المجاورة الضرورية للدفاع عنها ، وتأمين سلامة حقول البترول ، والمصافي ، وخط الانابيب ، واقتراح الخطط الملائمة لتأمين احتلال حقيقي فعال .. ولتأمين تقدم لاحق نحو بغداد »] .

ورغم هذه الاحتياطات الضخمة ، فقد تعرض « خط الانابيب الذي يصب في مصفاة عبادان » الى النسف ، والانقطاع ، في شباط عام ١٩١٥ ، مما حدا بالقوات البريطانية الى احتلال الاحواز . وجاء امتداد الحرب الى داخل سوح الامبراطورية العثمانية ، وفي مقدمتها العراق ، عامل زيادة مضطردة للحاجة الى النفط ، من ناحية ، وللاندفاع نحو احتلال البقاع التي يعرف وجوده فيها او يحتمل ان يوجد فيها ، من ناحية اخرى .

وعلى صعيد آخر ، كان بقاء التموينات النفطية للأسواق العالمية في قبضة الشركات الامريكية وخاصة المستندارد اويل ، عامل دفع آخر للحكومة البريطانية على الاسراع في تحقيق وفرض السيطرة على المناطق التي يتوفر فيها النفط .

ويكشف عن هذا بجلاء ، اصرار القوات البريطانية على احتلال الموصل رغم معاهدة سايكس بيكو التي تنص على وضع الموصل تحت النفوذ الفرنسي ، ورغم المعاهدة المعقودة في ٣٠ تشرين الاول

١٩١٨ بين الحلفاء وتركيا ، والقاضية بانهاء الحرب في وقت لم تتمكن فيه القوات البريطانية من احتلال الموصل .

« وقد كتب هانز كون مفسرا بعض الشيء اسباب احتلال الانجليز لولاية الموصل ، فذكر انه كان لدى الانجليز اعتقاد مستمر قائما بعض الوقت ، في ان احتلال القسم الجنوبي من العراق كاف لتحقيق اغراضهم ، الا انهم عندما تبينوا اهمية مصادر البترول في القسم الشمالي منه وكذلك الاهمية الاستراتيجية التي للجبال هناك ، في الدفاع عن القسم الجنوبي ، تولد في نفوسهم الاغراء باحتلاله ايضا هذا الى جانب ان الانجليز كانوا على معرفة سابقة بما تحتويه اراضي « الموصل من مصادر ضخمة للبترول » . فكان ذلك احد الاسباب الرئيسية التي وقفت وراء استجابة القيادة البريطانية لرسائل الجنرال مارشال القائد العام للحملة البريطانية على العراق ، الذي كان « على اتصال برقي مع حكومته بشأن ضرورة توسيع نطاق اهداف العمليات الحربية في العراق حتى تشمل الموصل » حيث كان الجنرال مارشال يرى ان من الضروري جدا احتلالها « بصرف النظر عما اذا كانت ستدخل منطقة النفوذ الفرنسي .. او الانجليزي .. » ذلك لانها تكمل الهيكل الجغرافي للعراق وتبعد الاتراك وراء حدود طبيعية ، تحول بينهم وبين تهديد السيطرة البريطانية على العراق ، فضلا عن انها « تمكن بريطانيا من وضع يدها على مصادرها الضخمة من البترول » .

ومما يكشف عن استماتة الانجليز هذه ، قبل ذلك التاريخ ببضع سنوات محاولاتهم في « عرقلة اي امتياز لا يعطيهم نصيب الاسد في بترول الموصل » . ولقد ادت الجهود الكبيرة والعنيفة التي بذلها ساسة بريطانيا واصحاب رؤوس الاموال الانجليزية ، الى توزيع حصص شركة النفط التركية في ١٩ آذار ١٩١٤ على النحو الاتي :

١ - اخراج البنك الاهلي التركي ، ودخول شركة البترول الانجليزية الفارسية ، مشاركة بنصف واسمال الشركة البالغ ١٦٠.٠٠٠ جنيه .

٢ - تخفيض حصة كولبنكيان من ١٥٪ الى ٥٪ لحساب رؤوس الاموال البريطانية ، على ان تحصل النسبة الاخيرة مناصفة من حصة كل من الشركة الانجلو فارسية والشركة الانجلو سكسونية .

- وبذلك أصبح توزيع الاسهم على الشكل الاتي :
- ٤٧% لشركة البترول الانجلو فارسية .
 - ٢٥% لبنك الرايخ الالمانى .
 - ٢٢% لشركة البترول الانجلو سكسونية .
 - ٥% لكولمبنيان .

« وفي ١٨ ايار ١٩١٤ تقدمت شركة البترول التركية تعضدها الحكومتان الانجليزية والالمانية ، الى الحكومة التركية بطلب منحها امتيازاً لاستثمار مصادر زيت البترول في ولايتي الموصل وبغداد . وفي ٢٧ حزيران ، وهو اليوم السابق على حادث ساراجيفو السدي اشعل نار الحرب العالمية الاولى ، اشار وزير المالية التركية بقبول الطلب ، على ان تناقش شروط الاتفاق فيما بعد . وعندما اشتعلت نار الحرب ، كانت الشركة قد حصلت على مجرد وعد من الحكومة التركية بمنحها الامتياز ، ولكنها لم تحصل عليه فعلا .

ودارت رحى الحرب العالمية الاولى لتسفر عن نتائج لم يكن للولايات المتحدة في ميدان الصراع على النفط والظفر بحصّة في حقله وامتيازاته ، نصيب . كان من ابرز تلك النتائج :

★ دخول الاستعمار الفرنسي الى امتيازات نفط المنطقة - عمداً ايران التي اقيمت تحت الاحتكار البريطاني - بمنحه حصصاً في الحقول التي تم او يتم اكتشافها ، اضافة الى فرض نفوذها وسيطرتها على عدد من الاقطار العربية وذلك وفقاً للاتفاقات التي عقدت في اثناء واعقاب الحرب .

★ تمركز الاستعمار البريطاني بحيث اصبحت له السيادة المطلقة على المنطقة ، بعد سقوط اطماع روسيا القيصرية - بنشوب ثورة اكتوبر ١٩١٧ - حيث اعلنت بصورة نهائية المنافسة الروسية الاستعمارية هذه ، فضلاً عن الغد الامتيازات الممنوحة لها في شمال ايران ، من ناحية ، وبعد اندحار كل من المانيا وتركيا - من ناحية اخرى - الامر الذي جعل الساحة مفتوحة على مصراعها امام الاستعمار البريطاني للحلول محل سيطرة اطماع هذه الحكومات الثلاث .

★ لم تحظ الولايات المتحدة الامريكية بشيء من غنائم الحرب الاستعمارية هذه رغم دخولها الحرب الى جانب الحلفاء ، منذ ربيع ١٩١٧ وحتى تشرين الاول ١٩١٨ .

وكان استبعاد الولايات المتحدة قد جرى في معاهدة سايكس بيكو التي عقدت في عام ١٩١٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا بشأن تقسيم الامبراطورية العثمانية . الامر الذي اثار حنق الولايات المتحدة ومصالحها الاستعمارية المخلفة بمبدأ سياسة الباب المفتوح امام الحكومات الاستعمارية في استقلال ونهب ثروات البلدان المستعمرة . ولذلك فقد سعت الحكومة الامريكية وشركاتها النفطية الاحتكارية معا الى معرفة اهمية وطبيعة القرارات السرية المتخذة من قبل بريطانيا وفرنسا في اتفاق سان ريمو المعقود بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٢٠ . ولكن اصرار حكومة لندن وباريس على وضوح تلك القرارات في ادراج الكتمان الشديد ، قد زاد في غيظ الحكومة الامريكية وشركاتها . ولم يكن هذا الغيظ بمعزل عما كان يتمثل في صفوف الاوساط الاستعمارية الامريكية من حنق وحقد يرجع عهده بشكل بارز الى تقسيم ايران بين النفوذيين البريطاني والروسي ، واقتسام الامتيازات النفطية بينهما في سنة ١٩٠٧ - من ناحية - واستحواذ بريطانيا في ١٩١٧ على امتياز فقط شمال ايران الذي ابتاعته من خوستريا الروسي ، من ناحية اخرى . فلقد اعتبرته تلك الاوساط ، احتكارا بريطانيا متعمدا للغاية منه حصر استثمار حقول النفط بالانجليز خلافا لسياسة الباب المفتوح التي تنادي بها الولايات المتحدة .

وعلى اثر ذلك ، قامت الحكومة الامريكية بعملية اتصالات قدمت اثناءها وجهة نظرها ومطالبها التي هي وجهة نظر ومطالب الشركات النفطية الامريكية ، وعلى رأسها شركة ستندارد اويل ، التي كانت قد اعلنت منذ آذار عام ١٩١٦ على لسان احد مندوبيها الى مؤتمر باريس « ان اي (هونوبول) احتكار بريطاني لما بين النهرين - وكان ذلك يشاع في الكواليس - يكون بالنسبة لشركة ستندارد خطرا اشد وطأة من انتصار المانيا » .

لذلك فان الاعتراضات التي وجهتها حكومة الولايات المتحدة باسم المصالح الامريكية ، قد تضمنت « عدم اللجوء الى سياسة

التمييز تجاه الشركات الأمريكية في الشرق الأدنى « كما » تضمنت طلب تنفيذ سياسة (الباب المفتوح) « الذي ينص على اتباع ما يأتي :

١ - التقييد بحرية العمل وبحرية التجارة المتبعين في التقاليد الأمريكية .

٢ - لقد فرضت الحرب على شركة (ستندارد) ان تركز جهودها على تموين جيوش الحلفاء بالبتروول ، وقد امر « ولسن » مديري شركة ستندارد بنقل اكبر كمية ممكنة من البتروول الى اوربا للتغلب على ألمانيا .

٣ - وبسبب ذلك اهتمت شركة (ستندارد) اسواقها المألوفة ، فاحتلت محلها الشركات الفرنسية المنافسة لها .

٤ - لم يكن في الامكان السماح لبريطانيا بان تقيم احتكارا للاستثمار في منطقة عهد اليها الانتداب عليها من قبل جمعية الامم .

٥ - هذا بالإضافة الى ان بريطانيا ما فتئت تقيم العراقيين امام عمليات التنقيب الجيولوجي التي تقوم بها البعثات الأمريكية في الشرق الأدنى منذ نهاية الحرب .

٦ - ان احتياطي البتروول الأمريكي في طريق النفاد السريع ، وكان يقال انه سينفذ فعلا فيما بين عشرة اعوام وعشرين عاما ، ومع ذلك لم يتوان الأمريكيون عن تموين العالم بلا حساب . ان ما تضمنته هذه البنود التي ظلت زمنا طويلا المحسرك

الرئيس للصراع الأمريكي البريطاني ، كان يعني من وجهة نظر السياسة الاستعمارية البريطانية ، حدا من نشاطها الاقتصادي ، ومن تطوير الاساطيل البحرية الانجليزية المهيمنة على بقاع واسعة وعديدة من بحار العالم ، ومن سيطرتها على هذه البحار . غير ان ما انطوت عليه اتفاقية سان ريمو كان يشكل في حساب الدوائر السياسية للولايات المتحدة ، وشركاتها النفطية « نذيرا لها باحتمال اغلاق سوق البتروول الحيوي في منطقة الشرق العربي في وجوها » .

فالعراق اكثر مناطق الشرق العربي احتمالا بوجود البتروول - يومئذ - قد خرج من ايديها . والكويت والبحرين وباقي مناطق الجزيرة العربية خاضع للنفوذ البريطاني بمقتضى الاتفاقيات المعقودة بين الحكومة البريطانية وبين حكام هذه الاقطار ، فضلا عن ان هذه

الاتفاقيات تحظر على حكاه هذه الاراضى التصرف على اى وجه من الوجوه فى اراضيههم بدون الحصول على موافقة سابقة ، من الحكومة البريطانية » .

هذا فى العراق والخليج العربى ، اما ايران فقد كانت حكرا على بريطانيا . لذلك ، تقدمت الولايات المتحدة الامريكية بالبندود السابق ذكرها . ولذلك ايضا ، بلغت المعارضة الامريكية لاتفاق شركة البترول الانجلو فارسية فى شمال ايران وتأسيسها شركة شمال ايران ، درجتها الحادة فى صيف ١٩٢٠ ، اذ ابلغت كلا من حكومتى لندن وطهران ، احتجاجا رسميا اعتبرت فيه انشاء الشركة المذكورة « اجراءا من اجراءات الحصر لانتاج مادة اساسية كالبتترول . وفى الخريف من السنة نفسها ، رشح وزير الخارجية الامريكية بيندريج كولبي ، بلاده لامتياز خوستريا فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة الفارسية على خلاف مع الشركة الانجليزية الفارسية . فالشركة الاخيرة التى كانت تحصل على ارباح متزايدة من استغلال البترول ، كانت تطالب الحكومة الفارسية بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه (٧) تمويضا لها عن عواقب الانتفاع التى تعرضت لها عام ١٩١٥ « بسبب نسف خط الانابيب وتوقف الضخ » .

وكما استغلت الولايات المتحدة الخلاف الناشب بين الحكومة الايرانية والشركة البريطانية ، للحصول على امتياز خوستريا ، كذلك استغلت ما كانت تتمتع به - يومئذ - من سمعة لدى بعض الاوساط السياسية الايرانية . الامر الذى حدا بهم الى الاتصال بالبلدوماسيين الامريكيين واعلنوا لهم ان بلادهم يسرها ان ترى اصحاب الاعمال الامريكيين يأتون اليها ويستثمرون اموالهم فسي مراقبها . « فى محاولة بلهاء من اولئك الساسة الايرانيين للاستعانة بالامريكان « على ايقاف اطماع الانجليز فى بلادهم عند حد » .

وفى الوقت الذى اعتبرت فيه الحكومة البريطانية « منسح الامتياز لشركة امريكية ، عملا غير ودي - من جانب حكومة طهران -

(٧) يورد السيد حميد صبرى فى كتابه الخلف يستعيد ايران « ان الشركة طالبت الدولة الايرانية بدفع مبلغ ٢٨٨٧.٤٠ جنيه استرلينى لتسليم التليب الخط ، و ٢١٦.٠٢٠ جنيه ٠٠ تمويضا عن الخسائر الناجمة من انقطاع الانتاج ، ان مجموع البالغ التليب بها بمبلغ ٦١٤.٨٩٠ جنيه استرلينى .

ولا يمكن تبريره اطلاقا ، كانت الحكومة الامريكية تعتبر ان مطالبة شركة البترول الانجلو فارسية « بامتياز آخر في القسم الشمالي من البلاد ، يهدف الى اقصاء الشركات الامريكية عنها (٨) » .

على ان الحكومة البريطانية قد سارعت باقصى ما تستطيع للتوصل الى انتهاء الخلافات القائمة بينها بين حكومة طهران بهدف قطع الطريق على احتمال حصول الامريكان على مواقع نفطية منافسة في البلاد الايرانية والعربية الملحقة بها « عربستان » . وكان من شأن الاتفاق الذي تم الوصول اليه من قبل الطرفين في كانون الاول ١٩٢٠ ، تثبيت المصالح النفطية لبريطانيا في ايران .

اما الولايات المتحدة الامريكية ، فانها لم تستطع ان تحصل من ضغوطها هذه على شيء ذي بال ، وان تكن قد ادت من حيث لا تقصد الى تحريك وتشنج نهج جديد في العلاقات وفي مطالب البلاد المنتجة للبترول « . وذلك جراء :

١ - ما اسفر عنه الاتفاق الكئود عنه من ايجاد صيغة جديدة للمصالح البريطانية والايرانية معا ، بدلا من الصيغة السابقة المختلف عليها .

٢ - اندحار الامريكان في مسار الخروج بالامتيازات الممنوحة لهم في مناطق شمال ايران ، الى المستوى العملي ، نتيجة لنجاح محاولات الائتلاف البريطانية على تلك الامتيازات . فمن جهة استقل الانجليز نصوص المعاهدة المعقودة بين موسكو وطهران حيث يترتب على منح الامريكان امتياز خوستريا في الشمال ، خرقا لها . كما يترتب على عدم تصديقها من قبل البرلمان الايراني ان تظل « الحقوق الروسية على حالها » .

ومن جهة ثانية ، انبطت بالسير جون كادمان - كبير المستشارين الانجليز للشؤون النفطية مهمة السفر الى الولايات المتحدة والاتفاق مع شركة الستندارد اويل ، بأن تتقدم هي والشركة الانجلو فارسية « الى حكومة طهران بطلب امتياز لحقول شمال البلاد » .

(٨) على حين ان موقف السوفييت قد ظل عند حدود الاتفاق الذي تم بينهم وبين حكومة ايران الذي يقضي بان ايران والايرانيين وبان على الحكومة الايرانية ان تحتفظ لرعاياها بالامتيازات والامتلاك المعتادة اليها من روسيا ، وقد تحتفظ بها للشعب الفارسي وحده ، الا اذا حصلت سلفا على موافقة حكومة موسكو .

الا ان الحكومة الفارسية ابلفت واشنطن رسميا في آذار عام ١٩٢٢ ان الاتفاق الذي تم بين الشركتين الانجلو فارسية والاستندارد « يشير المصاعب السياسية في البلاد » . ومن ثم ألغت « الحكومة الفارسية الامتياز الممنوح لشركة الاستندارد في الحقول الشمالية اصلا - كما ان فريق (سنكلر) الامريكي الذي استطاع ان يجد له « شبكة تجارية للبترول في الاراضي الروسية .. سعيا للحصول على امتياز في شمال الاراضي الفارسية » والذي حصل فيما بعد « على امتياز في اربع من الولايات الخمس الشمالية بالتعهدات المفروضة على شركة الستندارد ذاتها ، بالاضافة الى تعويض يبلغ عشرة ملايين جنيه يدفع للحكومة الفارسية » قد وقع « في هازقين : استحالة دفع البلغ ، واستحالة نقل البترول » .

ولاجل ان تحول حكومة لندن وشركة البترول الانجلو فارسية، بين فريق سنكلر الامريكي وبين دعم الحكومة الامريكية له في ان يتلقى المساعدات المالية الكفيلة بالتغلب على الصعاب التي بدت مستحيلة ، فقد عمدت الى ابداء الموافقة « للدوائر الامريكية .. على تخفيض نسبة الانصبة المعطاة لاصحاب شركة البترول التركية حتى ينفسح مجال لاصحاب رؤوس الاموال من الامريكيين « للمساهمة في هذه الشركة التي كانت تعول عليها الاوساط الامريكية اهمية كبيرة في الحصول على موارد نفطية اكبر بكثير من التي يمكن ان تحصل عليها من حقول شمال ايران التي لم يكتشف فيها النفط بعد ، في حين كان عامل وجوده في العراق بصورة اكيدة ، مغريا للدوائر الامريكية المختلفة ، بالاستسلام الى عدم اعطاء امتياز فريق سنكلر ، اهمية والتفاتا . » وقد نجح كادمان في تخفيف حالة التوتر التي كانت قائمة في نفوس الامريكيين نحو الانجليز ، وفي ان يخفت بعض الوقت صوت الدعوة الى الباب المفتوح . » وبذلك اقصى الانجليز ، المحاولة الامريكية الاولى للحصول على امتياز للنفط في ايران ، وكما توطلت فيها دعائم شركة البترول الانجلو فارسية ، كذلك تخلص المستعمرون الانجليز من امكان قيام الضغوط الفعالة من جانب الولايات المتحدة « على المصالح الاقتصادية الاخرى في الشرق الاوسط ، وعلى الاخص بترول العراق » وازضافة الى ذلك ، فقد افاد الانجليز من قرار الانتداب على العراق الذي خولتهم به عصبة الامم ، ليمارسوا

بمقتضاء الوصاية على ثرواته وشؤونه السياسية الاخرى على النحو الذي يقدم لهم اكثر الارباح واكبر الفوائد .

وبذلك خرج الامريكان حتى ذلك التاريخ ، صفر اليدين ، من ايران والعراق على حد سواء . الا ان الوعود البريطانية بمنحهم نسباً من امتيازات حقول العراق ، تخفف الى درجة كبيرة شعور الامريكان بحجة تلك النتائج ، كما تحول بين هذا الشعور ، ومنطويات « اتفاقية سان دييغو التي تضمنت المادة الثامنة منها ما يشير الى ان الحكومة البريطانية قد اعطت الحكومة الفرنسية نصيباً قدره (٢٥٪) من صافي الزيت الخام الذي تستغله من آبار بترول العراق » . فادرك الامريكيون ان القصد منها « هو ابعادهم عن مراكز انتاج البترول في الشرق الاوسط بمساعدة فرنسا ، بجانب القصد في ابعادهم عن مناطق انتاجه في جهات اخرى من العالم » . في الوقت الذي تقرر فيه بموجب هذه الاتفاقية تخصيص قرابة ٧٥٪ من نفط العراق الى المصالح البريطانية . وقد اثار هذا الوضع حفاظ شركات النفط الامريكية الى اقصى الحدود ، فقررت سبع شركات من اقوى شركات البترول الامريكية في اواخر عام ١٩٢١ « العمل معاً في ميدان البترول العراقي ، وهي : شركة بترول المكسيك ، وتكساس ، والخليج للتكرير ، والاطلنطيك للتكرير ، وسنكلر المتحثة ، وستاندرد اويل نيويورك ، وستاندرد اويل نيوجرسي وارسلت هذه المجموعة خطاباً الى وزير خارجية امريكا يبلون فيه استعداد شركاتهم مجتمعة لاعداد بعثة من المهندسين والجيولوجيين لارسالها الى العراق » .

واستجابت الحكومة الامريكية سريعاً لخطاب مجموعة الشركات السبع « ففي ظرف اسبوعين على ارسال الخطاب « سلم السفير الامريكي في لندن الى وزارة الخارجية البريطانية مذكرة حكومته التي تدعو فيها الحكومة البريطانية الى اجراء التحكيم بشأن شرعية امتياز شركة البترول التركية ، نظراً لاختلاف وجهات نظر كل من الحكومتين بشأنها » .

ولقد ترافق ذلك مع امرين اساسيين ، الاول : وهو ازدياد حقن الامريكيين على فرنسا وبريطانيا مع زيادة اهتمام الدوائر الامريكية بنقط المنطقة ، وقيام الخبراء بالبحث عن موارده في الولايات

المتحدة وتقدير الكميات التي تحتويها ولا سيما بعد انتشار مقولة ان « الكميات الموجودة منه محليا لا تكفي ، وانه من الضروري الحصول على موارد اضافية منه، من جهات اخرى من العالم »، ولا سيما كذلك وان « معدل الاستهلاك اليومي في الولايات المتحدة منذ اوائل ١٩٢١ ، يفوق كثيرا معدل الانتاج من آبارها المحلية » . وجاءت التقارير الى الحكومة الامريكية ، ومنها ما يشير الى ان موارد البترول في العراق تقدر بنحو اربعة آلاف مليون برميل ، ومنها ما يقول ان الانجليز « . سيمنعون بكل وسيلة ممكنة أي شركة امريكية من ان تعمل في أي منطقة من المناطق التي ستقع في ايديهم من الاراضي المنسلخة عن الامبراطورية التركية » .

اما الامر الثاني الذي رافق تلك المجريات والذي كان له دوره في المناورات الاستعمارية الانجليزية الامريكية ، فهو خشية « الحكومة البريطانية من الموقف الذي ستتخذه الحكومة الامريكية » ازاء قضية الموصل التي كانت تطالب بها تركيا نظرا الى انها لم تقع تحت الاحتلال البريطاني الا بعد مضي اسبوع على توقيع الهدنة بين الطرفين . وقد كانت خشية بريطانيا هذه متأتية من اعلان الولايات المتحدة عن « ان من حقها مناقشة مسائل الوصاية » . وعلى هذا فان من المتوقع ان « تعارض في ضم الموصل الى العراق ، مؤسسة مطالبة تركيا بها ، وعندئذ قد تكافئها تركيا فتمنحها امتياز استغلال البترول في الموصل . وبذلك تفقد بريطانيا بترول العراق ، لان الحكومة الامريكية لم تعترف بامتياز شركة البترول التركية » .

ومما يزيد هذه المخاوف حدة ، كون ان التقارير التي خرج بها الخبراء الجيولوجيون تؤكد ان الموصل « من اكثر المناطق احتمالا بوجود البترول فيها » . الامر الذي ضاعف من اهميتها في حساب سياسة الاستعمارين البريطاني والامريكي على السواء . وهذا من ناحية . ومن ناحية اخرى ، كون ان الصراع بين الطرفين على نطف المنطقة ، والموصل منها بالذات ، قد اقتربن بسعي تشستر ، ممثلا للمصالح الامريكية ، من اجل الحصول على امتياز فقط الموصل ، مدعوما بصورة رسمية من قبل الحكومة الامريكية التي اوعزت اني ممثلها في تركيا ببذل اقصى ما يمكن بذله من اجل مؤازرة تشستر في مهمته ، لدى الاوساط التركية المسؤولة . فلقد كانت الحكومة

الامريكية - وكذلك شركاتها النفطية - تدرك جيدا النتائج السياسية والاقتصادية التي ستترب على حصول تشستر على امتياز نفط الموصل . ففي هذه الحال سيكون بمستطاع المصالح الامريكية ان تحوز على اغنى منطقة من العراق تهى لها موقعا قويا لمنافسة المصالح البريطانية في العراق وايران .

وجاء نيل تشستر لهذا الامتياز بتاريخ ٢٩/نيسان/١٩٢٣ ليضع المخاوف البريطانية امام الامر الواقع ، من ناحية المناورات السياسية فحسب . ذلك لان الموصل - في الواقع - خاضعة للاحتلال البريطاني . ولذلك ، هبت مجموعة الشركات الامريكية تحارب تشستر في صلفته الخاسرة هذه « بعد ان ادركت انها لن تحصل على نصيب في بترول العراق » وان هذا الامتياز الشكلي الوهمي ، ليس افضل من عرض الحكومة البريطانية القاضي باعطاء مجموعة الشركات الامريكية حصة ٢٤٪ من نفط العراق ، كما حاول ان يظهره تشستر .

وقد الغي الامتياز بعد بضعة اشهر ، لعدم استطاعة شركة التنمية العشائية الامريكية التي اسست لمباشرة الامتياز ، الحصول « على الاموال اللازمة للوفاء بتعهداتها في الامتياز » .

وفي اثناء ذلك كان الامريكيون يواصلون مساعيهم للحصول على حصص في امتيازات نفط المنطقة . ففي تموز عام ١٩٢٢ اوفدت شركات النفط الامريكية «مراقبين الى اجتماعات الشركة التركية للبترول ، وطالبوا بنسبة ٢٥٪ في الحصص ، اسوة بالفرنسيين وعلى اساس المساواة في المعاملة » .

وعلى مدى ما يقرب من خمس سنوات تلت عام ١٩٢٣ والتي استمرت خلالها المناورات والضغط بين الاطراف المعنية على المستوى الرسمي ومستوى الشركات ، تقدمت الولايات المتحدة بطلبات عدة ، كما تقدمت شركة البترول التركية بعروض مقابلة ، رفضها كل منهما . وامتدت المفاوضات - تحت تأثير الضغوط وقوة المناورات - حتى نهاية تموز سنة ١٩٢٨ حيث تم الاتفاق بين حملة اسهم الشركة التركية القلعاء ، والستندارد اويل الامريكية ، ووزعت حصصها على النحو الاتي :

- ٧٥٪ للشركة الانجلو فارسية .
- ٢٣٪ للشركة الفرنسية للبترول .

٢٣٧٥٪ للشركة الانجلو سكسونية (شل الهولندية الملكية) •

٢٣٧٥٪ لشركة تطوير الشرق الاوسط •

٥٪ كوليبيكيان

وبذلك ، استطاعت الولايات المتحدة التي لم تكن لديها ثمة مصالح في العراق ، ان تدخل مناطق امتياز النفط فيه ، وإن تحصل على «اربع وعشرين قطعة من اراضي ولايتي الموصل وبغداد ، مساحة كل منها حوالي ١٣ كم مربع» •

ولقد تضافرت بضعة عوامل ساعدت الولايات المتحدة على احراز هذه المصالح ، منها انلحار الانكليز امام القوات التركية ، اثر المعارك التي دارت بينهما في اعقاب الحرب العالمية الاولى • ومنها استمرار الخلاف بين الحكومتين البريطانية والفرنسية على مصالحها في المنطقة ، مما دفع بالاخيرة الى عقد معاهدة مع الاتراك تنكلا منها بالحكومة البريطانية التي كانت راغبة بشدة في الحيلولة بين الفرنسيين - الى اقصى ما يمكن - وبين الحصول على شيء من غنائم الحرب ، رغم الاتفاقات العديدة الموقعة بينهما • ومنها كذلك ، رغبة كوليبيكيان في التعاون مع شركة ستندارد اويل الامريكية التي وجد فيها سنداً له ، بعد ان جردته شركة البترول الانجلو فارسية من نسبة ١٠٪ ، اذ خفضت حصته من ١٥٪ الى ٥٪ • ومنها نشوب الثورات المتعددة ضد الاستعمار البريطاني في بعض الاقطار العربية ، وفي مقدمتها العراق ومصر ، الامر الذي كان من الممكن جدا ان يلحق ليس فقط الضعف بالقوة والمكانة التفاوضية التي تقف عندها الحكومة البريطانية وشركاتها ، بل ان يعرض المنطقة في حال استمرار الثورات الى اتساعها من ناحية ، وإلى دخول الولايات المتحدة الى المنطقة ، عن طريق تقديم المساعدات المختلفة الى هذه الثورات ومساندتها ، لاسيما وانها كانت حتى ذلك التاريخ ما تزال تدعي دعم الشعوب في حقوقها بتقرير مصيرها •

ولكن الولايات المتحدة - بعد وصولها الى الاتفاق السابق - ما لبثت ان تنكرت لسياستها هذه ، كما تنكرت لمبدأ الباب المفتوح الذي طالما نادى به يوم لم تكن قد حصلت بعد على اية حصة في شركة البترول التركية • وذلك بموافقتها على اتفاق الخسب

الاحمر (٩) ، الذي يحال بموجبه بين اية دولة تريد الحصول على امتيازات ما في المنطقة ، وبين هذه الغاية خلافا لمضمون «الباب المفتوح» وذلك تحت زعم «حماية الشركة التركية للبترول من الانحلال ، ووضع حد لتنافس قد يؤدي الى اختلال التوازن في الشرق الاوسط وتعرضه للخطر» . وقد اناط الاتفاق المذكور بهذه الشركة مهمة الاشراف على كل «الموارد النفطية المكتشفة والتي ستكتشف في المنطقة الواقعة ضمن حدود الخط الاحمر والتي يمكن ان تكون رخصة امتيازها قد منحت لاحد الفرقاء الخمسة» المكونين لشركة البترول التركية التي اصبحت في عام ١٩٢٩ تعرف باسم شركة بترول العراق ، والتي وزعت الحصص الامريكية فيها بالتساوي بين شركتي ستندارد اويل ، وسوكوني فاكوم الامريكيتين ، بنسبة ١١ر٨٧٥ لكل منهما .

ومع ان شركة نفط العراق هذه قد استحوذت فيما بعد على نفط الموصل والبصرة تحت اسمين مختلفين ، فان الانجليز افادوا من اتفاقية الخط الاحمر تلك ، بابقائهم نفط خانقين بعيدا عن مشاركة اصحاب المصالح في شركة نفط العراق . وذلك بحكم خط الاتفاقية الذي يبقئ منطقة خانقين خارج حدوده . هذا في العراق . اما في ايران ، فان استمرار الاضطرابات الداخلية ونشوب الثورات المحلية اللذين كانا «مقدمة للانقلاب الذي اودى بالاسرة القاجارية الحاكمة من جهة ، واديا من جهة اخرى ، الى مجيء رضا شاه الى السلطة واستيلائه على مقاليد الحكم في تشرين الاول سنة ١٩٢٤ ، فقد وجد فيه الامريكيون ، كما وجد - هو - فيهم خيرعون على كسر حدة النفوذ البريطاني واتفاقاتهم الجائرة ، ولكن طغيان النزوع الاستعماري لدى النواثر الامريكية ، قد ادى بطبيعة الحال الى دخول النفوذ الامريكي الى ايران .

وعلى اساس هذين النفوذين - في ايران والعراق - استطاع الامريكيون ان يلجوا الى الخليج العربي ، والجزيرة العربية ، ليحصلوا بعد ذلك على الامتيازات المتسعة والمتزايدة .

ولكن تنامي حركة التحرر العربية والايرانية ، ضد الاستعمارين الامريكي والبريطاني على السواء ، الممثلين ليس فقط في نهج الثروات النفطية الحيوية والغازية ، بل كذلك في استعباد

(٩) وهو الخط الذي يعد نفوذ الامبراطورية التركية السابقة لعام ١٩١٤ .

الشعوب واضطهادها • قد ادى منذ وقت مبكر الى ان يفسح البريطانيون المجال امام المصالح الامريكية ، بهدف :

- ١ - تفرغ التوابع البريطانية لمجابهة حركة التحرر القومية .
- ٢ - ايجاد سند للانجليز في المنطقة ، لمواجهة نمو هذه الحركة واشتداد معاركها .

ففي كانون الاول ١٩٢٥ ، حصلت شركة بترول الخليج الامريكية ، من شركة ايسترن آند جنرال البريطانية ، على امتياز نفط البحرين ، الذي استولت عليه فيما بعد شركة ستينارد اويل أوف كاليفورنيا • وثمة ما يلفت النظر في هذا الامتياز ، هو عدم اعتراض الانجليز - الذين رأيناهم في الصفحات السابقة متهاكين على النفط - على هذا الاتفاق وتساهلهم الكبير الذي يبدو مفاجئاً مثلما يقر بهم الزهد بالنفط ، ازاء الامريكان •• رغم وجود قيود أساسية يمكن ان يعتمد عليها الانكليز حججاً قوية يستندون اليها في الحصول على حصصهم من نفط البحرين •

ذلك ان شيخ البحرين مقيد باتفاق سابق بينه وبين الانجليز ، ينص على ان يتمتع بموجبه الاول عن ان يمنح اي امتياز نفطي في جزر البحرين دون موافقة حكام لندن - من جهة • كما ان البحرين من جهة اخرى ، واقعة ضمن نطاق اتفاقية الخط الاحمر التي تقضي بان على الشركة الامريكية (شركة بترول الخليج) هذه ان تعرض هذا الامتياز على شركة البترول التركية (شركة نفط العراق) لتقوم باستغلاله باسم مجموع المساهمين فيها ، ومنهم الانجليز الذين يملكون في الشركة الاخيرة نسبة كبيرة من الحصص ، والذين يمكنهم ان يستغلوا على اساس هذين الاتفاقيتين لنيل كامل حصصهم •

فما الذي طرأ على السياسة الاستعمارية البريطانية بحيث حذر حكام لندن ، الى ان يبلوا زاهدين بالنفط وهو المادة الاستراتيجية الاولى في اوقات السلم وفي اوقات الحرب ؟ •

لا بد وان هناك ثمة ما هو اهم بكثير من الاهمية التي يحتلها النفط ••

ومن استقراء الاحداث وسببها ، يتبدى ان مشاكل عديدة انفجرت في وجه السلطات الانجليزية المحلية وغير المحلية • فبالاضافة

الى الثورات العربية واحتمال نشوب الثورة ضدهم في ايران ، كانت المناورات والضغط الامريكى التي بدأت تأخذ طابعا جديدا ، تتكاتف في تأثيرها مع :

- ١ - اندحار القوات البريطانية - وكذلك الحليفة لها - في المعارك التي حدثت في اعقاب الحرب العالمية الاولى .
- ٢ - اشتداد موقف رضا شاه في معالجة المسائل الايرانية معهم ، الى جانب ارتفاع مطالبته بعائدية جزر البحرين الى ايران ، بعد انسحاب انشط فيها .
- ٣ - تعاظم نفوذ ابن سعود وطموحه في بسط سيطرته على امارات الخليج العربي .

لقد كانت هذه المشاكل وغيرها من المشاكل التي انفجرت مع مرور الايام في وجه الانجليز ، تستلعي جهودا اكبر من ان تستطيع بريطانيا توفيرها . وكان موضوع المحافظة - في الاقل - على حصّة الاسد من الفنائم التي تهبات للانجليز بعد الحرب (الاولى) تستتبع تهيئة الطاقات والامكانيات الكافية والكفيلة بالتغلب على تلك المشاكل .

هذا في الوقت الذي بدا فيه امام سياسة لندن ، ان استمرار الحكومة البريطانية في سياستها الرامية الى احتكار النفط - وبقية الثروات - وحدها دون سائر الحكومات الاستعمارية الاخرى ، يوشك ان يدخلها (المقامرة) حتى على حصّة الاسد . الامر الذي اضطرها - مع مزاحمة النفوذ الاستعماري الامريكى في المنطقة - الى ان تشرك معها طرفا اخر قويا يدعم موقفها تجاه تلك الاخطار ، ليتسنى لها من بعد ، ان تتفرغ لمعالجة المشكلات الاخرى بمصيه اقل ارهاقا ، وبجهد اكثر تمكنا في مجال الحياة الاستعمارية .

من هنا ، فقد لجأ المستعمرون للانجليز الى ان يوجدوا للامريكيين مصالح في هذه المنطقة ، حتى يقفوا معهم في وجه سائر تلك المشكلات . وكان لجوؤها هنا في الواقع تطويقا لسياسة فن المشاركة بالمصالح من اجل الحفاظ على اكثر ما يمكن الحفاظ عليه من مصالحها .

وفي ميدان الصراع الانجلو امريكى ، تنوعت اساليب المشاركة هذه . فكان منها ما يتعلق بالحصص ، وهو الاكثر فسي

اواخر العشرينات من هذا القرن - ومنها ما يتصل بالقواعد
ومسؤولية الحماية المشتركة ، وهو الاسلوب المعروف فيها بعد
اواخر الثلاثينات .

وثمة اسلوب ثالث تزودنا به البحرين ، هو في الواقع اقرب
الى المفارقة منه الى اي شيء اخر ، وهو التعبير عن السياسة الناجمة
عن الصراعات الاستعمارية تلك . فالبحرين التي تنفرد عن سائر
امارات الخليج بان استثمار النفط فيها هو في يد الاحتكار الامريكي
١٠٠٪ ٠٠٠ نجد ان القواعد العسكرية التي تحمي استغلال الاحتكار
الامريكي ، قواعد بريطانية ١٠٠٪ ٠٠٠ »

ولقد تمخضت الصراعات الامبريالية عن سياسات متعددة ، كان
اخرها ان تتبع بريطانيا - على حدة تعبير تشرشل - سياسة «فن
الانسحاب من اجل البقاء»

· الوثائق

اتفاقات ومعاهدات ومرسلات

الوثيقة الاولى

امتياز بتزول وليم نويس دارسي في فلوس
(٢٩ ايار ١٩٠١) بين حكومة صاحب الجلالة
الامبراطور شاه فارس من جهة ، ووليم نويس
دارسي ، المستقل المقيم في لندن في ساحة
(جروفنور سكوير رقم ٤٢) ويسمى فيما بعده
(صاحب الامتياز) من جهة اخرى .

المادة - ١ -

ان حكومة صاحب الجلالة الامبراطور شاه فارس تضمن
لصاحب الامتياز بموجب هذه الوثيقة ، حقا ممتازا وخاصة به دون
غيره في البحث والحصول على زيت البترول ، والغاز الطبيعي ،
واللازوكريت ، واستغلال وانماء هذه المواد واعادتها للتجارة فسي
سائر انحاء الامبراطورية الفارسية لمدة (٦٠) عاما ، اعتبارا من تاريخ
هذه الوثيقة .

المادة - ٢ -

يخول هذا الامتياز حقا حصورا بوضع الانابيب اللازمة للحقول
حيثما يتم اكتشاف احدى او بعض المواد المعنية - حتى الخليج .
(العربي) (١٠) . مع سائر الخطوط الفرعية اللازمة للتوزيع . كما
تخول حق القيام بانشاء وصيانة سائر الابار والخزانات وبناء المحطات
والابنية اللازمة لخدمات الضخ وخطوط الجمع والتوزيع واقامة المصانع
وسائر الورش والانشاءات التي تليق بضرورة .

المادة - ٣ -

تضع حكومة صاحب الجلالة امبراطور فارس تحت تصرف (صاحب
الامتياز سائر الاراضي الاميرية غير الصالحة للزراعة والتي يقدر

(١٠) وكتب في الاصل : الفارسي .

المهندسون انها ضرورية لاقامة جزء من المنشآت المذكورة او كلها .
لما بالنسبة للاراضي الاميرية المزروعة ، فعلى صاحب الامتياز
شراؤها بالسعر العادى السائد في الولاية .

وتمنح الحكومة ، صاحب الامتياز ، حق اقتناء سائر الاراضي
والابنية الاخرى اللازمة لهذا الغرض ، على ان يتم ذلك بموافقة
اصحاب الاراضي وبالشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الاطراف ،
ولا يحق لاصحاب الاراضي ان يطالبوا بثمن يفوق الاثمان السائدة
عادة في المناطق التي توجد فيها الاراضي . ويستثنى من ذلك قطعاً
سائر الاماكن المقدسة وتوابعها لمسافة (٢٠٠) أرشين Archines -

المادة - ٤ -

وبما انه يوجد الان ثلاثة حقول بترولية في مناطق (سكوستر) (١١)
Schauster وقصر شيرين (٠٠٠) في ولاية (كرهمنشاه
ودالكي Daleki بالقرب من (بوشير) تستثمر الان من قبل
افراد عاديين لقاء عائدات تبلغ (٢٠٠٠) الفى تومان ، تدفع للحكومة ،
فقد تم الاتفاق على ان يشملهم هذا الامتياز وفق المادة الاولى ، على
ان يدفع صاحب الامتياز الى الحكومة الفارسية (الفى تومان) بالاضافة
لد (١٦٪) المقررة في المادة العاشرة .

المادة - ٥ -

يقرر اتجاه تمديد خط الانابيب من قبل صاحب الامتياز
ومهندسيه .

المادة - ٦ -

رغم ما ذكر اعلاه ، لا يشمل الامتياز الممنوح بموجب هذه الوثيقة
ولايات (اذريجان ، وجيلان ، ومزندران واسندر آباد ، وخراسان)
شريطة الا تمنح حكومة صاحب الجلالة الامبراطور اى فرد اخر حق
تمديد خط انابيب نحو احد انهر جنوب البلاد او نحو الشاطئ
الجنوبي لفارس .

المادة - ٧ -

ان سائر الاراضي الموضوعه تحت تصرف صاحب الامتياز او التي

(١١) هكذا وردت في الاصل ، والصحيح : شوشتى ، او ششتى ، بضم
الشعر الاول .

قد يحصل عليها وفق الطرق المنصوص عنها في المادتين الثالثة والرابعة من هذه الاتفاقية ، وسائر المواد المصدرة تكون معفية (معفاة) من كافة الضرائب والرسوم طوال مدة سريان هذه الرخصة . كما ان جميع المواد والآلات اللازمة للتنقيب والتشغيل وتطوير الحقول وتوسيع خط الانابيب يمكن ادخالها بلاد فارس حرة من كافة الرسوم والمكوس الكمركية .

المادة - ٨ -

يتعهد صاحب الامتياز ان يوفد الى فارس حالا وعلى نفقته ، خبيرا او خبراء للتنقيب في المنطقة التي يعتقد انها تحتوي على المواد المعنية . وفي حالة ما اذا جاء تقرير الخبير مرضيا لصاحب الامتياز ، فعليه ان يوفد الى فارس - على نفقته الخاصة - جميع الفنيين الضروريين مع المواد والآلات اللازمة للتنقيب وحفر الآبار والاستفسار عن ثمن العقارات

المادة - ٩ -

تسمح حكومة الامبراطورية الفارسية لصاحب الامتياز بتأسيس شركة او عدة شركات بغية استغلال هذا الامتياز وسيقرر صاحب الامتياز عنوان هذه الشركات وانظمتها كما يختار مديرها بشرط ان يبلغ صاحب الامتياز الحكومة رسميا ، امر تأسيس كل من هذه الشركات في حينه بواسطة مفوض امبراطوري ، وان يقدم انظمتها الاساسية بالاضافة الى المعلومات المتعلقة بالمناطق التي ستكون ميلانا لنشاطها . وستتمتع الشركة او الشركات المعنية بالحقوق والاولويات الممنوحة لصاحب الامتياز ذاته ، على ان تتحمل جميع التزاماته ومسؤولياته .

المادة - ١٠ -

سيتم في العقد بين صاحب الامتياز والشركة الجديدة على التزام الاول بان يدفع نقدا مبلغ (٢٠.٠٠٠) عشرين الف جنيه استرليني (الصواب جنيه استرليني) لحكومة الامبراطورية ، خلال شهر واحد من تاريخ تأسيس اول شركة للاستغلال ، بالإضافة الى مبلغ (٢٠.٠٠٠) عشرين الف جنيه استرليني (الصواب كما ذكرنا سابقا) تدفع من ا سهم اول شركة تؤسس طبقا للمادة السابقة . كما

تبلغ الشركة للحكومة سنويا ١٦٪ من الارباح السنوية الصافية
الحاصلة عن سائر الشركات التي ميسار الى تأميمها بموجب هذه
المادة .

المادة - ١١ -

الحكومة المعنية حرة في تعيين مفوض امبراطوري يشاور من قبل
صاحب الامتياز ومن قبل مدراء الشركات المنوى تأسيسها . وسيضع
صاحب الامتياز تحت تصرفه ، سائر المعلومات اللازمة ، كما ان
المفوض سيبلغ من جهته مدراء الشركات احسن السبل التي يجب ان
تتخذ لمصلحة هذه الشركات وسيقرر بالاتفاق مع صاحب الامتياز ،
الرقابة التي يجلبها هذا ضرورة للحفاظ على مصالح الحكومة .
وستحدد صلاحيات المفوض المتوه عنها اعلاه بما يتفق وانظمة الشركات
التي سيجري تأسيسها وسيبلغ صاحب الامتياز للمفوض المدين وفق
هذا مبلغا قدره (١٠٠٠) الف جنيه استرليني (جنيه استرليني) لقاء
خدماته ، وذلك منذ تأسيس اول شركة .

المادة - ١٢ -

العمال الذين سيجري تشغيلهم من قبل الشركة يجب ان
يكونوا من رعايا الامبراطورية الفارسية ، باستثناء الفنيين والمديرين
والمهندسين والحفارين والملاحظين .

المادة - ١٣ -

على الشركة ان تقدم مجانا ولسائر المناطق التي يثبت ان
سكانها يستعملون النفط في الوقف الحاضر ، لقضاء حاجاتهم ، ذات
الكمية التي كانوا يستعملونها سابقا . وستحدد هذه الكمية وفق
تصريحات السكان الخاضعة لرقابة السلطات المحلية .

المادة - ١٤ -

اتعهد الحكومة الامبراطورية باتخاذ الاجراءات اللازمة لصون
وتأمين تنفيذ غرض الامتياز ، وحماية المنشآت والمواد التي ذكرت
من اجل حسن سير عمليات الشركة ، وحماية ممثلها ، ووكلائها
وموظفيها .

فاذا قامت حكومة الامبراطورية بالتزاماتها هذه ، فلا يحق
لصاحب الامتياز ولا للشركات التي انشأها ان يتذرعوا بأي

عذر المطالبة بالحكومة الفارسية بالتعويض عن اى ضرر .

المادة - ١٥ -

عند انقضاء مدة الامتياز تعود ملكية سائر الاوائل والمواد المستعملة من قبل الشركة ، من اجل اعمال الاستغلال الى حكومة فارس ولا يحق للشركة المطالبة باي تعويض عنها .

المادة - ١٦ -

اذا لم يتم صاحب الامتياز خلال سنتين من تاريخه بتأسيس اولى هذه الشركات التي سمحت بها المادة (٩) من هذا الاتفاق ، يصبح هذا ملغى من اساسه وليس ذا موضوع .

المادة - ١٧ -

في حالة قيام اى نزاع او خلاف بين اطراف هذا الامتياز بشأن تاويل نصوصه او تفسير الحقوق والواجبات التي تلزم للطرفين يعرض ذلك الخلاف او النزاع على حكمين في طهران يتم اختيار كل منهما من قبل احد الطرفين وعلى حكم ثالث (مرجع) يتم اختياره من قبل الحكمين المذكورين قبل الشروع بالتحكيم .

وقرار الحكمين يكون نهائيا - واذا خالف احدهم - فقرار الحكم الثالث (المرجع) هو الذى يكون نهائيا .

وثيقة رقم (٢)

الاتفاق الموقع في ٢٣ تشرين الاول سنة ١٩١٢ بين الشركة التركية المحصورة للبترول - وتسمى في الوثيقة (الشركة) من جهة ، والبنك الألماني من جهة أخرى .

(٠٠٠) والان تم الاتفاق بموجب هذه الوثيقة من قبل الاطراف ، وبينهم ، على مايلي :

١ - سيؤمن البنك الألماني بصورة مباشرة او غير مباشرة - للاسباب التي ستذكر فيما بعد - سيؤمن للشركة ولوكلائها وخلفائهم كتأمين خالص من كل عبء ، سائر المنافع والحقوق القائمة حاليا او التي سيتم الحصول عليها والعائدة للبنك الألماني او سكة حديد الاناضول او بغداد (او التي تخص اما واحدا او واحدة منهم) والمتعلقة باعمال التنقيب والاستغلال والانتاج وتكرير الزيوت المعدنية في شقي الامبراطورية العثمانية الاوروبي والاسيوي ، وهي الحقوق الناجمة عن رخص امتياز منحت لاحدى شركتي سكك الحديد المذكورة او عن اتفاقات ابرمت مع الخاصة الملكية او ابرمت مع ادارة رسمية او فرد بأية طريقة كانت وعلى البنك الألماني ان يقدم او يحمل المراجع الايجابية على تقديم سائر المعلومات والدراسات والتقارير والمخططات والخرائط المتعلقة بحقول الزيوت المعدنية في اراضي الامبراطورية الاوروبية والاسيوية التي هي في تصرف او تحت سلطة البنك الألماني اوسكك حديد الاناضول وبغداد (او في تصرف احدى هذه المؤسسات او اكثر من مؤسسة منها) والحقوق هذه يجب ان تصبح وتظل ملكا محصورا بالشركة .

٢ - يتعهد البنك الألماني بالا يقوم اى شخص ثالث ، سبق وحولت الى مصلحته جميع هذه الحقوق او المنافع او اى منها ، بالا

يقوم بإجراء من شأنه أن يرهق أو يعدل جملة أو بعضاً منها
ويعرضها للخطر بشكل من الأشكال .

وعلى البنك الألماني علاوة على ما تقدم ، أن يقوم هو ذاته أو
أن يعمل على اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة في أي وقت كان
(على حساب الشركة وخلفائها أو بطلب منهم) حسب الضرورة أو أن
يعمل استجابة لطلب معقول من الشركة أو خلفائها - وخاصة منها
الإجراءات التي من شأنها وقاية هذه المصالح والحقوق من أي خطر
أو تعديل ، وتمكين الشركة وخلفائها من التمتع بالفوائد المجنية .
كما يتعهد البنك أيضاً ببذل الجهود في خدمة هذه المصالح
بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ودوماً ، حسب التعليمات التي
تقدمها الشركة أو خلفائها .

ويتعهد البنك الألماني أيضاً هو وشركتا الخطوط الحديدية
للاناضول وبغداد أن يبذلوا وساطتهم ويتابعوا الجهود - بأقصى
امكانياتهم - بطلب من الشركة وخلفائها وعلى نفقتهما لفائدة الشركة
وانجاح المفاوضات التي ستجري مع الحكومة التركية أو السلطات
الأخرى لصون هذه المصالح والحقوق أو في المواضيع المتعلقة بمصالح
الشركة هذه إلا أن البنك الألماني لن يكون مسؤولاً عن أي قرار أو
إجراء صادرين عن الحكومة التركية أو أية سلطة أخرى ، معارضين
لمصالح الشركة ، إلا إذا كان القرار أو الإجراء المعنى ، قد اتخذ
أو تم نتيجة لعمل فعلي أو تقصير من قبل البنك الألماني أو إحدى
شركتي خطوط الاناضول وبغداد الحديدية أو من قبل شخص ثالث
قد يؤول إليه أو يأخذ هذه الحقوق والمصالح إلى مصلحته أو تكون
قد آلت إليه من قبل .

٣ - ومتى أصبح من الممكن - اعتباراً من هذا اليوم - دون تعريض
هذه الحقوق والمصالح للخطر - إجراء النقل القانوني لهذه
الحقوق والمصالح أو أي منها لمصالح الشركة أو وكلائها أو
خلفائها فإن البنك الألماني يوافق - في الفترة الملائمة وبناءً على
هذا الاتفاق يطلب من الشركة وعلى نفقتها - يوافق البنك على
القيام بنقل هذه المصالح والحقوق أو ما أصبح نقله ممكناً أو
أن يعمل على نقلها لمصالح الشركة أو وكلائها أو خلفائها
دون أي نوع من أنواع العراقيل .

٤ - التعويض الحاصل عن نقل هذه الحقوق والمصالح والدافع
لسائر الاجراءات التي ستتخذ بصورة مباشرة او غير مباشرة
من قبل البنك الالمانى ، يتلخص في ان تمنح الشركة ، البنك
الالمانى او خلفاءه (٢٠٠٠٠) عشرين الف سهما (سهم) مسندة
القيمة من قبل الشركة بسعر جنيه استرليني واحد للسهم ،
مرقمة من ٠٠٠ الى ٠٠٠ وسيجري التسليم حالا ، شريطة القيام
بتنفيذ هذا الاتفاق .

الباتا لذلك الخ ٠٠٠
التوقيع كلمكه Kliemke
عن البنك الالمانى

الوثيقة رقم (٣)

اتفاق بين الخزينة والاميرالية البريطانية
وبين الشركة الانكليزية - الفارسية ، في
٢٠ - ايار - عام ١٩١٤

بما ان للشركة راسمالا مخصصا به من
الاسهم يبلغ مليوني جنيه مجزاة الى :
١ - مليون سهم عادي قيمة كل منها جنيه استرليني واحد ،
جرى اصلها وتسديد ثمنها كاملا ، بالاضافة الى :
٢ - مليون سهم تفضيلي قيمة كل واحد منها جنيه استرليني
واحد ، اصلها منها (٩٩٩٠٠٠) وتم اكتتابها جميعها :
وبما ان الشركة قد اصدرت (٦٠٠٠٠٠) سندا (سند) مضمونة
بمقد استثمان بتاريخ ٢٥ ايار من عام ١٩٠٩ بين الشركة من جهة
والنوق (سوثر لند) والكونت (دي ليشفيلد) من جهة اخرى .
وبما ان للشركة مصالح واستثمارات بترولية في عدة مناطق
من بلاد فارس وتملك مصفاة في جزيرة عبادان ، بالاضافة الى عدد
من خطوط الانابيب والاوائل ، وبما ان المواد البترولية التي تنتجها
الشركة ، توجد المحروقات البترولية ، وان الشركة ترغب في الحصول على
رؤوس اموال جديدة لانماء مشاريعها وخاصة من اجل تنفيذ الاغاق
التي سوف تعقد مع الاميرالية لتمويلها بالمحروقات البترولية .
وبما ان الشركة قد اقترحت على الخزينة تقديم رأس المال
هذا طبق للنصوص والشروط المبينة ادناه ، وان الخزينة قد قبلت
بهذه الشروط :

تم الاتفاق بين الفرقاء على مايلي :

١ - شروط الاتفاق
أ - ان رأس مال الشركة المكون من اسهم عادية يعدل
كما يلي .

ب - يعدل قانون الشركة الاساسي كما هو مذكور ادناه .

ج - يقدم البرلمان بالطرق الشرعية الى الخزينة ، المبالغ التي تحتاجها لتنفيذ احكام المادة (٣) .

د - يعقد اتفاق بين الشركة والاميرالية يكون مرضيا للاخيرة لتمويلها بالمحروقات البترولية من قبل الشركة .

٢ - تحصل الشركة توا على الصلاحيات القانونية اللازمة لزيادة راس مالها عن طريق اصدار اسهم عادية اضافية يبلغ عددها (٢٠٠٠ر٠٠٠) مليوني سهم بقيمة جنيه استرليني واحد للسهم متساوية في كافة الحقوق بمليون السهم العادية التي جرى اصدارها سابقا .

٣ - ستكتتب الخزينة وفقا للشروط المذكورة في المادة (١) بمليون سهم من اسهم الشركة العادية بالسعر الاسمي للسهم وهو جنيه واحد ، كما تكتتب ايضا بألف سهم تفضيلي سيجري اصدارها ، وبالسعر الاسمي ايضا البالغ جنيه واحد للسهم . وستدفع قيمة هذه الاسهم على الشكل التالي :

- الربح عند التطبيق .

- ثلاثة ارباع الباقية ، عندما تطلب الشركة ذلك وبالكيفية التي تريدها (على ان تمنح الخزينة فرصة شهر واحد للتسديد بعد تقديم الشركة ، الطلب) .

.. ..

١١- تتعهد الشركة بتنفيذ اعمالها في سائر الظروف وبالطرق المناسبة وان تتقيد باحكام سائر الامتيازات الارضية او القانونية التي قد تحصل عليها في فارس او التي يهملها الحصول عليها . وتتعهد بان تقوم بسائر الاعمال والاجراءات التي يلزم القيام بها من حين الى اخر للمحافظة على كل هذه الامتيازات او للحيلولة دون مصادرتها ، كما تتعهد بالا تقبل والا تقوم بأي عمل ، والا تقدم على اي خطأ من شأنه ان يؤدي الى مصادرة اية رخصة بامتياز، او الذي من شأنه ان يجعل ضروريا اللجوء الى الكفالة القائمة على الاستئمان والمؤرخة في ٢٥ ايار ١٩٠٩ ، او الذي من شأنه اعطاء الكفلاء ، الاسباب الموجبة لاقامة دعوى الاسترداد او تعيين مصف عدلي ، لمنشآت الشركة .

وثيقة رقم (٤) اتفاقات سايكس بيكو

رسالة من (م . بول كامبون (M. Paul Cambon)
الى السيد (إدوارد غراي (Edward Gray)
المؤرخة في ٩ ايار عام ١٩١٦ .

١ - ان فرنسا وبريطانيا مستعدتان لان تعترفا بدولة عربية او باتحاد من الدول العربية في المنطقتين (ا) و (ب) المبينتين على الخريطة المرفقة تحت سيادة رئيس عربي ، ون تحميهمما . ففي المنطقة (ا) يكون حق الافضلية في المشاريع والقروض المالية لفرنسا . وفي المنطقة (ب) يكون لبريطانيا حق الافضلية عينه . ويكون لفرنسا في المنطقة (ا) ولبريطانيا في المنطقة (ب) وحدهما الحق بتزويد الدولة او الاتحاد العربي المذكورين بالمستشاريين ، والموظفين الاجانب بناءا على طلب منها او منه .

٢ - يحق لفرنسا في المنطقة الزرقاء ، ولبريطانيا في المنطقة الحمراء ، اقامة اية ادارة مباشرة او غير مباشرة ، او اية سلطة ترغبان في اقامتها وتجدانها ملائمة بعد الاتفاق على ذلك مع الدولة او اتحاد الدول العربية المعنيين

٣ - تقام في المنطقة البنية اللون ادارة دولية يقرر نظامها بالتشاور مع روسيا ومن ثم بالاتفاق مع باقي الحلفاء وممثلي شريف مكة .

٤ - يسلم الى بريطانيا :

« ا » مينائي (١٢) حيفا وعكا .

(١٢) الصحيح ٠٠ ميناء .

« ب » يتعهد بتسليم كمية من ماء دجلة والفرات من المنطقة (أ) الى المنطقة (ب) .

تتعهد حكومة صاحب الجلالة من جهتها ان لا تجري في اي وقت مفاوضات بشأن التخلي عن قبرص ، لاية دولة ثالثة ، دون الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية المسبقة .

٥ - ستكون الاسكندرون ، ميناءا حرا بالنسبة الى تجارة الامبراطورية البريطانية، وسوف لا تطبق فيه معاملة متفاوتة بالنسبة للرسوم ، كما لا تمنح فيه ميزة خاصة تحرم منها البحرية والبضائع الانجليزية . وستطبق حرية الترانزيت للآلات الانجليزية من والى الاسكندرون والمنقولة في الخط الحديدي عبر المنطقة الزرقاء الى اية منطقة من المناطق (ب) و (أ) ان كانت صادرة او واردة فيها ، وسوف لا يطبق اي تباين في المعاملة بصورة مباشرة او غير مباشرة على البضائع الانجليزية على اي خط من خطوط الحديد او على البضائع او السفن الانجليزية في اي ميناء يستخدم في تأمين مواصلات المناطق المعنية . وستصبح حيفا ميناءا حرا بالنسبة لتجارة فرنسا ومستمراتها ومحمياتها ، وسوف لا يطبق فيها اي تباين في المعاملة او أية ميزة في رسوم الميناء يمكن ان تحرم منها البضائع الفرنسية . وستطبق حرية الترانزيت على البضائع الفرنسية من والى حيفا، المنقولة بواسطة الخط الحديدي الانجليزي عبر المنطقة البنية اللون الى اية منطقة من المناطق الزرقاء اللون ، ان كانت واردة من منطقة (أ) او من منطقة (ب) .

وسوف لا يطبق اي تباين في المعاملة بصورة مباشرة او غير مباشرة على البضائع الفرنسية في اي ميناء يستخدم في تأمين مواصلات المناطق المعنية .

٦ - في المنطقة (أ) سوف لا يمد خط حديد بغداد نحو الجنوب الى ابعد من الموصل ، وفي المنطقة (ب) نحو الشمال الى ابعد من (سامراء) وذلك الى ان يتم وصل مدينتي بغداد وحلب بخط حديدي يمتد عبر وادي الفرات . وان يتم انشاؤه بتعاون الحكومتين فقط .

٧ - يحق لبريطانيا ان تنشئ وتدير ، وتكون مالكة مستقلة لخط حديدي يربط حيفا بالمنطقة (ب) كما ان لها حقا دائما في نقل

الجيش على طول هذا الخط • وعلى الحكومتين ان تتفقسا على ان يؤدي انشاء الخط الحديدي هذا الى تسهيل وصل بغداد بحيفا ، كما اتفق على ان تكون الحكومة الفرنسية مستعدة - في حالة ما اذا تبين ان الصعوبات الفنية وتكاليف صيانة خط الربط هذا بشبكة الخطوط في المنطقة البنية اللون ، من شأنها ان يجعل التنفيذ متعذرا - وتكون الحكومة الفرنسية مستعدة للنظر في امكان امراد الخط عبر المضلع يريس - مارييل - سليراد - تل - هوتستا - مسويت ، قبل ان يصل الى المنطقة (ب) •

٨ - تظل التعاريف الكمركية التركية سارية المفعول لمدة عشرين سنة في سائر المناطق الزرقاء والحمراء ، كما في المناطق (أ) و (ب) ولا يمكن رفع نسبة الضريبة الكمركية او احداث اي تعديل في نسبة أي رسم قيمي وتحويله الى عيني الا بموافقة الدولتين • ولن يكون هنالك رسوم كمركية بين اية منطقة واخرى من المناطق المذكورة ، فالرسوم الكمركية المقررة على البضائع المرسلة الى الداخل ، يجب ان تستوفي من موانئ الدخول وتدفع لادارات المناطق التي ترسل اليها للاستهلاك •

٩ - وسيتم الاتفاق على ان لا تقوم الحكومة الفرنسية في اي وقت بالتفاوض للتخلي عن حقوقها ، وعلى ان لا تحول الحقوق التي ستؤول اليها في المنطقة الزرقاء الى اية دولة ثالثة - عدا الدولة العربية - الا بموافقة حكومة صاحب الجلالة المسبقة التي تعطي من طرفها تأكيدات ماثلة للحكومة الفرنسية بشأن المنطقة الحمراء •

١٠ - سيتم الاتفاق بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية - بصفتها صاحبتي الحماية على الدولة العربية - الا تملكها والا توافقا على تملك اية دولة ثالثة لاراض في شبه الجزيرة العربية ، والا تسمحا بانشاء اية قاعدة بحرية في الجزر القائمة على شاطئ البحر الاحمر • على الا يحول ذلك دون امكانية تصحيح تخوم (عدن) التصحيح الذي قد يبدو ضروريا نتيجة عدوان الاتراك الاخير •

١١ - تستمر المفاوضات مع العرب بشأن تخوم الدولة العربية او اتحاد الدولة العربية بنفس الطرق المتبعة سابقا باسم الدولتين •

١٢ - من المتفق عليه بالاضافة الى ذلك ان يصار الى النظر في اتخاذ اجراءات من قبل الدولتين ، لوضع رقابة على استيراد الاسلحة الى الاراضي العربية •••

وثيقة رقم (٥) اتفاق سان ريمو ٢٤ نيسان ١٩٢٠

٨ - لقد اتفق - في حالة ما اذا تم انشاء شركة بترولية خاصة بالطريقة التي ذكرت اعلاه - على ان يسمح للحكومة المحلية او للمصالح الاخرى المحلية التي ترغب في ذلك ، ان تشترك برأس مال تلك الشركة بنسبة تصل الى ٢٠٪ في الحد الاقصى ، يساهم الفرنسيون بنسبة الـ ١٠٪ الاولى من هذا الاشتراك المحلي . وقد تقرررت المحاصصة الاضافية لكل مساهم بنسبة ما يقتني .

٩ - توافق الحكومة البريطانية على تأييد الاتفاقات التي يمكن للحكومة الفرنسية بموجبها الحصول من شركة (A.P.O. Coy) على توريدات بترولية يمكن نقلها (بواسطة انابيب) من بلاد فارس حتى ساحل بحر (البحر) الابيض المتوسط . ويمكن ان يمدد خط الانابيب هذا عبر الاراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي .

وبناء على التسهيلات الممنوحة من قبل فرنسا تصل نسبة البترول المنقول بهذه الطريقة - لمصلحة فرنسا - الى (٢٥٪) وذلك وفق الشروط التي سيتم الاتفاق عليها بين الحكومة الفرنسية وشركة (A.P.O. Coy)

١٠ - وبناء على الاتفاقات المذكورة اعلاه ، ستقبل الحكومة الفرنسية - اذا طلب اليها - واعتبارا من وضع هذه الاتفاقات موضع التنفيذ ، بانشاء خطين للانابيب منفصلين كما تقبل بانشاء السكك الحديدية اللازمة لتمديدتها وصيانتها من جهة ، ولنقل البترول من اراضي ما بين النهرين وفارس عبر المناطق الخاضعة للنفوذ الفرنسي الى احد موانئ او عدة موانئ من شاطئ البحر الابيض المتوسط الشرقي . والميناء او الموانئ هذه ، سيتم اختيارها باتفاق الحكومتين .

١١- اذا مر خط الانابيب هذا ، او اذا مرت مثل هذه السكك الحديدية عبر الاراضي الخاضعة للنفوذ الفرنسي ، تتعهد الحكومة الفرنسية منحها سائر تسهيلات حقوق المرور ، دون اتاوة او رسم عبور على البترول المنقول ، عدا تعويض يدفع لاصحاب الاراضي بنسبة المساحة المشغولة .

١٢- كما تتعهد فرنسا بمنح تسهيلات في ميناء المصب للحصول على الاراضي اللازمة من اجل انشاء المستودعات والسكك الحديدية والمصافي وارصفة الشحن الخ . بحيث يستطاع هكذا تصدير البترول دون دفع اي رسم للتصدير او الترانزيت . وستكون الاوائل (المعدات الاولى) اللازمة لانشاء خط الانابيب والسكك الحديدية ، والمصافي ، والتجهيزات الاخرى محرة ايضا من سائر رسوم الاستيراد والعبور .

١٣- اذا رغبت هذه الشركة البترولية ان تنشيء خط انابيب وسكة حديدية نحو الخليج (العربي) فستقدم الحكومة البريطانية حسن وساطتها لتأمين مثل هذه التسهيلات وصولا للهدف المطلوب .

١٤- افريقيا الشمالية وبعض المستعمرات الاخرى .

ممنوح الحكومة الفرنسية التسهيلات اللازمة لاية مجموعة فرنسية بريطانية ، او لاية مجموعات من ذوات السمعة الحسنة التي تقدم الضمانات اللازمة وتتقيد بالقوانين الفرنسية، من اجل الحصول على امتيازات بترولية في المستعمرات الفرنسية والمحميات ومناطق النفوذ ، بما في ذلك الجزائر وتونس ومراكش (المغرب) .

ويجب ملاحظة ان البرلمان الفرنسي قد قرر ان تتضمن مثل هذه المجموعات المكونة على هذا الشكل مالا يقل عن ٦٧٪ من المصالح الفرنسية .

١٥- ستسهل الحكومة الفرنسية منح سائر الامتيازات المتعلقة بالجزائر والتي هي الان تحت الدراسة بمجرد خضوع اصحاب الطلب لمتعضيات القوانين الفرنسية .

١٦- مستعمرات التاج البريطاني .

ان الحكومة البريطانية - بقدر ما تسمح به الانظمة القائمة - ستمنح الرعايا الفرنسيين الذين يرغبون في التنقيب عن البترول في

اراضي التاج البريطاني واستثماره ، امتيازات مماثلة التي تمنحها فرنسا للرعايا البريطانيين في المستعمرات الفرنسية .
١٧- لاشيء في هذا الاتفاق مربوط بالامتيازات التي يمكن ان يكون قد بوشر بالتفاوض عليها من قبل جهات فرنسية او بريطانية .
ملاحظة على نشر بنود الاتفاقية :

ان هناك بندا يعنينا هنا اكثر من سواه ، لم يشأ الكاتب (اندريه نوسشي) تلويحه في بنود الاتفاقية وانما ذكره في كتابه الكتاب . وهذا البند هو الذي يتعلق بالعراق وفي ما يلي نصه حسيما ورد في الصفحة المرقمة (٧١) من الكتاب :

« بند ما بين النهرين - تتعهد الحكومة البريطانية ان تمنح الحكومة الفرنسية او من يمثلها حصة تبلغ (٢٥٪) بالسعر الجاري في السوق من الانتاج الصافي للبترول الخام الذي قد تحصل عليه حكومة صاحب الجلالة من حقول بترول ما بين النهرين ، في حالة ما اذا وكل اليها استغلال هذه الحقول . وفي حالة ما اذا كللت شركة خاصة بانماء الحقول المذكورة ، فالحكومة البريطانية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية ، حصة من اسهم هذه الشركة لا تقل عن (٢٥٪) على الا تزيد قيمة السهم منها على القيمة التي تدفع من قبل اي من المساهمين الاخرين ، كما تم الاتفاق على ان تخضع هذه الشركة للاشراف البريطاني الدائم » .

بتعديلات اخرى على هامش الاتفاق :

في شهر ايار من عام ١٩٢٠ ، وبناء على طلب من الحكومة الفرنسية ، اكدت الحكومة البريطانية على لسان ممثلها السرجون كادمان :

١ - « انها تحدد الحقول المكتشفة او التي سيصير الى اكتشافها في ما بين النهرين والتي هي منطقة الانتداب البريطاني بما يلي :

« ١ » تلك الحقول التي قد توجد على امتداد خط بغداد ضمن رقعة من الارض لا يزيد عرضها على العشرين كيلومترا من طرفي الخط الحديدي ، وفقا لاحكام رخصة امتياز خط بغداد ذاتها .

« ب » تلك الحقوق البترولية التي كانت تتمتع بملكيته،
الخاصة السلطانية السابقة في ولايتي الموصل وبغداد .
« ج » حقول منطقة (نفط خانة . اي : خانقين) التي
نقلت ملكيتها الى تركيا عام ١٩١٣ .

٢ - كما اوضحت حقوق الحكومة الفرنسية بما يلي :
« ا » بتسلم ٢٥٪ من البترول الخام الصادر عن الحقول
المذكورة اعلاه في حالة ما اذا جرى استغلالها من قبل مؤسسة
حكومية تعمل في التجارة .

« ب » بأن يحدد السعر الذي سيطبق عليها بنسبة سعر
الكلفة عند مصب خط الانابيب، ان في ميناء البحر الايفس
المتوسط او في الخليج العربي - في حالة ما اذا تم انشاء اي من
الخطين - على ان يضاف اليه النسبة المفقولة ربعا عادلا لرأس
المال الموظف واستهلاك الانشاءات واولئ التثقيب والفسخ
والنقل خلال ٢٠ عاما .

٣ - « د » وفي حالة ما اذا اسست شركة خاصة او اكثر من
شركة بغية استغلال هذه الحقول ، سيحتفظ للحكومة الفرنسية او
ممثليها بحق الاشتراك بـ (٢٥٪) من رأسمال هذه الشركة او
الشركات وبذات شروط باقي المؤسسين » .

ويضيف الكاتب اندريه فوشسي الى ذلك قوله :
وبالاضافة الى ذلك ، جرى تأكيد حق فرنسا بالنسبة ذاتها ،
اي بـ ٢٥٪ في حالة ما اذا منحت اية شركة بريطانية او اجنبية
امتيازات اخرى في الحقوق البترولية المعنية .

اما الامتيازات او رخص التثقيب الممنوحة قبل الحرب وحتى
تاريخ توقيع معاهدة الصلح مع تركيا ، ان من لندن حكومة الباب
العالي او من قبل السلطات الاقليمية او المحلية لولايتي الموصل
وبغداد فقد اعتبرت « لاغية وليست ذات موضوع » . وقد عدل
(كادمان) في النص وحدد المكان الذي تستطيع فيه فرنسا ان تتسلم
البترول الخام « بنقطة مجاورة لخط الانابيب » . على ان تخضع
التدابير لاتفاق الطرفين » .

«اخيرا اخضع التأييد الذي ستمنحه الحكومة البريطانية لفرنسا لاجل الحصول على ٢٥٪ من الشركة الانجليزية الفارسية ، من البترول الى البحر الابيض المتوسط ، ٠٠٠ للتسهيلات التي ستمنحها فرنسا نفسها ، لهذه الشركة ، لاجل انشاء خط انابيب عبر المنطقة الخاضعة لنفوذها واذا مر الخط عبر منطقة جرى نقل حق الانتداب عليها من فرنسا الى بريطانيا ، فستحصل فرنسا من الاخيرة على التأييد ذاته »

وثيقة رقم (٦)

برقية من السير (اي . جيدس) (A. Geddes) مسفير
بريطانيا في واشنطن الى الكونت (كرزون) Curzon بتاريخ ٢٩
غيسان ١٩٢٠ .

٠٠٠٠ في الليلة الماضية ، كذبت بشدة في خطاب القيتة في
(أتلنتيك سيتي Atlantic City) الانباء الصحفية الواردة
من سان ريمو . وقد حقق هذا التكذيب اليوم ، دعاية مرضية
قوبلت بحماسة في الاجتماع . ينمو هنا ، شعور متهوس ضد
بريطانيا ، مبني على اتهامها :
١ - بالروح العسكرية .

ب - بوضع اليد على الحقول البترولية الاسيوية .
ولقد عالجت الادعاء الاول في خطابي بأسلوب مرض على ما
أظن . . . ولكي اتمكن من معالجة الادعاء الثاني ، ارجو تزويدي
بأكثر ما يمكن من المعلومات المتعلقة بموضوع البترول .
: ● :

الجواب :
برقية من الكونت كرزون الى السير (اي . جيدس) في
واشنطن ، بتاريخ ٧ ايار ١٩٢٠ :
(٠٠٠٠) فيما يتعلق بحقول البترول الاسيوية ، يمكن
تقسيمها الى حقول في (برمانيا) و (الهند الهولندية) وفارس ،
وما بين الرافدين وفلسطين . فالثلاثة الاول ، تنتج كميات كبيرة ،
اما حقول المنطقتين ، فلا تزال في طور التنقيب .
فالحقول البرمانية والهندية الهولندية يجري استغلالها منذ
سنين طويلة من قبل الشركات البريطانية والهولندية ، وليست هي
المقصودة على الأرجح .

اما بالنسبة لفارس ، فقد تعرضت اكثر من مرة لنقد الولايات المتحدة . ومع انه ادعي بان احد اهداف المعاهدة الانجليزية الفرنسية المعقودة مؤخرا هو تدعيم المصلحة البترولية البريطانية ، فالادعاء هذا لا اساس له من الصحة طبعا ، لان حقوقنا البترولية في فارس ، نشأت عام ١٩٠١ وكانت مصالحنا التجارية ضامنة لها في نفس الوقت الذي توصلت فيه شركة (الستندارد اويل) الى زيادة حقوقها في الصين وان كانت هذه الحقوق لم تثمر .

اما فيما يتعلق باراضي ما بين النهرين وفلسطين ، فقييد حظرت سائر المشاريع وحقوق التملك طوال فترة احتلالهما العسكري ، ولم يمنح امتياز واحد لاي بريطاني او مرشح اخر . وقد تركت معالجة هذا الموضوع لحكومة البلدين المذكورين عند ما يتم تشكيلهما . وسوف تاخذان بعين الاعتبار بعض مطالب الولايات المتحدة في فلسطين ، والمطالب البريطانية في اراضي ما بين النهرين وفلسطين التي يعود تاريخها الى ما قبل الحرب .

• مأخوذة من وثائق وزارة الخارجية البريطانية .

وثيقة رقم (٧) (١٣)

من سفير الولايات المتحدة ديفس الى وزير
الخارجية البريطانية اللورد كرزون ١٢ ايار ١٩٢٠

اتشرف بابلاغ سيادتكم ، بناء على تعليمات من حكومتي ، بان
الولايات المتحدة قد علمت رسميا (١٤) ان بريطانيا قد كلفت بالانتداب
على العراق وفلسطين ، وان الانتداب على العراق كان موضوع تسوية
ودية مع الحكومة الايطالية فيما يتعلق ببعض الحقوق الاقتصادية .
وتود حكومة الولايات المتحدة الاشارة الى انها ، خلال مفاوضات الصلح في
باريس التي ادت الى عقد معاهدة فرساي ، قد اتخذت موقفها واصرت
على ان مستقبل السلام في العالم يستوجب كعبداً عام ان تبقى وتحكم
المساكنات التي يستولي عليها الحلفاء من الدول المركزية (١٥) نتيجة
لمعاهدات الصلح ، بشكل يضمن المساواة في المعاملة من الوجهتين
القانونية والفعلية بين جميع تجارات الدول . وطبقا لهذا الاتفاق
وبموجبه ، فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها على استعداد للموافقة
على ان حيازة الدول المنتصرة لبعض الاراضي يجب ان تقتزن بالحرص
على المصالح العالمية كافضل ما يكون (اي بافضل شكل ممكن) . وقد
عبر مندوبو الدول الحليفة الرئيسية في مناقشة مباديء الانتداب ،
عن اعترافهم بشكل غير محدود ، بعدالة هذا المبدأ وحكمته ، ووافقوا
على تطبيقه في الانتدابات المفروضة على الاراضي التركية .

(١٣) هذه الوثيقة والوثيقة (٩) نشرت في مجلة المعرفة السورية في عددها ١٢٣
١٩٧٢ ، ضمن كلمة للدكتور نادر العطار بعنوان « وثيقتان عن المياسة البترولية
للولايات المتحدة في المشرق الاوسط بعيد الحرب العالمية الاولى » .
(١٤) ابدلت كلمة (رسميا) بعبارة (بشكل غير رسمي) وذلك بيرية من
وزارة الخارجية الى سفيرها ١٢ تموز ١٩٢٠ . (ولاتق وزارة الخارجية
الامريكية ٢٠٠٠) .

(١٥) اي دول أوروبا الوسطى وحلفائها .

وقد نتجت عن ادارة فلسطين والعراق خلال مدة الاحتلال العسكري اتصالات متعددة بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة بريطانيا العظمى تتعلق بالشؤون التي تركت لدى الجمهور الامريكي انطباعات حزينة ، لان سلطات حكومة جلالة الملك في المنطقة المحتلة قد احاطت المصالح البريطانية بخطواتها ورعايتها ، وحرمت منهما الشركات الامريكية ، وان بريطانيا العظمى كانت تحضر بشكل هادي فرض مراقبة دقيقة من قبلها على موارد النفط في تلك المنطقة . وكان سبب تلك الانطباعات عموما ، كما نعتقد ، تقارير وبيانات رسمية تتعلق بالسياسة العامة لبريطانيا العظمى المتعلقة بالنفط والاعمال القائمة حاليا كانشاء بعض انابيب النفط والسكك الحديدية ومصافي البترول وحفر بعض ابار النفط والابحاث المتعلقة والسماح بالبحث والتنقيب لبعض الاشخاص الذين سببت نشاطهم ظروف احدثت انطباعا بان هناك بعض المنفعة الخاصة على الاقل تخدم المصالح النفطية البريطانية ، وذلك رغم ظهور ذلك النشاط بمظهر يلائم مصلحة الادارة الرسمية . اما بعض الاعمال المشار اليها اعلاه والتي فسرتها حكومة جلالتهم بأنها ناتجة عن الضرورة العسكرية ، وفسرت بعضها بأنها ناتجة عن لين السلطات المحلية وعدم دقتها ، فيجب ان نتحققوا بان الشعب الامريكي قد صعب عليه التوفيق بين جميع هذه التقارير وبين تأكيدات حكومة جلالتهم بان « الصبغة المؤقتة للاحتلال العسكري لا تسمح باتخاذ قرارات من قبل السلطات المحتلة في الشؤون المتعلقة بتطور البلاد الاقتصادي » .

ان المباشرة بتعهدات جديدة وممارسة حقوق الامتياز ممنوعة ، وان حكومة الولايات المتحدة لوائقة من حسن نية حكومة جلالتهم في محاولتها تنفيذ التعهدات التي قطعتها وزارة الخارجية البريطانية ، ولكنها تحب ان تنوه بان الاعتبار المشار اليها اعلاه تبين صعوبة ضمان التنفيذ المحلي لتلك التعهدات وضرورة اتخاذ تدابير تكفل ضمان تنفيذ المباديء التي جرى بحثها والاتفاق عليها خلال مفاوضات الصلح في باريس بصورة عملية .

وبناء على هذه الفكرة تقدم حكومة الولايات المتحدة على ابداء المقترحات التالية التي تجسد او توضح المباديء التي يسر حكومة الولايات المتحدة ان تراها مطبقة في المناطق المحتلة او الواقعة تحت

الانتداب ، والتي تخضع للمناقشة كقواعد معقولة ، وفي حالة عرضها على بساط البحث ، يجب البيان بان الوضع الشرعي فيما يتعلق بالموارد الاقتصادية في المناطق المحتلة او الواقعة تحت الانتداب ، يجب ان يبقى في حالة (الامر الواقع) حتى الوصول الى اتفاق يتعلق به :

١ - تنقيد السلطة المنتدبة وتلتزم بشكل دقيق بالمبادئ التي تم عرضها والاتفاق عليها في مفاوضات الصلح في باريس ، وبالمبادئ الواردة في الانتداب الذي اعد في لندن لتبني لجنة الانتدابات في عصبة الامم .

٢ - تضمن السلطة المنتدبة المساواة في المعاملة بين رعايا وافراد جميع الدول من الناحيتين القانونية والفعلية ، ورعايا وافراد السلطة المنتدبة فيما يتعلق بالضرائب او الشؤون الاخرى المتعلقة بالاقامة والعمل والمهنة وحقوق الامتياز والحرية ومرور البضائع والاشخاص ، وحرية التنقل ، والتجارة والتبادل والاحجار والملكبة الصناعية وغير ذلك من الحقوق الاقتصادية والفعاليات التجارية .

٣ - لا تمنح امتيازات اقتصادية بحتة في اراضي اي من المناطق الواقعة تحت الانتداب ، كما لا تمنح اية امتيازات احتكارية تتعلق بأي من السلع الكمالية او بأي امتياز اقتصادي ، ثانوي او اساسي ، لانتاج او لتطوير او استثمار مثل تلك السلع الكمالية .

٤ - تتخذ تدابير معقولة للاعلان عن تطبيق الامتيازات والصكوك الحكومية او الانظمة المتعلقة بالموارد الاقتصادية للاقليم الواقعة تحت الانتداب ، كما يراعى ، في التشريعات المتعلقة بمنح الامتيازات الخاصة باستثمار واستغلال الموارد الاقتصادية او بميزات اخرى تتعلق بها ، عدم الحاق الضرر بالمواطنين الامريكيين والشركات امركية او شركات مواطني الامم الاخرى او الشركات الواقعة تحت اشراف المواطنين الامريكيين او مواطني البلاد الاخرى لمصلحة افراد او شركات الدول المنتدبة او الشركات التي يشرف عليها مواطنو الدولة المنتدبة وغيرهم .

ان اعطاء بعض الامتيازات من قبل الحكومة التركية سابقا في المقاطعات الواقعة تحت الانتداب هو عامل مهم يجب ان يولى تقديرا عمليا . وتعتقد حكومة الولايات المتحدة انها مخولة للمساهمة في اية مناقشات تتعلق ببند امتيازات كهذه ، ليس فقط بسبب وجود

حقوق مكتسبة للمواطنين الامريكيين ، بل ايضا لان المعاملة بالمثل في مثل هذه الامتيازات تعتبر انسانية لبدء وتطبيق المبادئ العامة التي تهم حكومة الولايات المتحدة .

ونحن لا نذكر هنا شيئا عن انشاء احتكارات مباشرة او غير مباشرة من قبل الحكومة المنتدبة او لمصلحتها ، الا انه من المعتقد على كل حال بان اقامة مثل هذه الاحتكارات لن تتمشى مع مبادئ الثقة الملازمة لفكرة الانتخاب اصلا .

لقد اعربت حكومة جلالته عن رأيها بضرورة الاشراف على انتاج النفط في هذه الاقاليم عند وجود ضرورة وطنية ، لذلك فان حكومة الولايات المتحدة لا تعترف في الوقت الحاضر اقتراح تسويات اي اعتبار غير وارد في تفسير واضح لما يشكل مصالحها التجارية المشروعة . اما موضوع الاشراف ، في حالات الضرورة الوطنية ، والذي قد تعتبره الحكومة البريطانية اساسيا ، فتعتبره حكومة الولايات المتحدة امرا يمكن مناقشته على حدة .

ان الولايات المتحدة تدرك الالتزامات المالية الثقيلة الي تترتب على ادارة شؤون الانتخاب ، الا انها تعتقد على كل حال ، بان محاولة لتقيض تلك النفقات عن طريق اتباع سياسة الاحتكار او منح الامتيازات الخاصة وتفضيل مواطني الدولة المنتدبة بشكل خاص ، انما تثبت ، بالاضافة لكونها انكارا للمبادئ المتفق عليها سابقا ، انها بعيدة عن الحكمة على كل من الصعيدين الاقتصادي والسياسي . كما تعتقد ايضا بان مصالح العالم ، بالاضافة الى مصالح البلدان المعنية ، يمكن ان تؤمن عن طريق التعاون الودي او المنافسة المتكافئة والصدوق بين مواطني هذه البلدان والمواطنين من الجنسيات الاخرى . وسيسر حكومة الولايات المتحدة ان تتسلم ردا سريعا لاراء حكومة جلالته خاصة ليطمئن الرأي العام في الولايات المتحدة .

وبعد ، فلي الشرف ان اعلم سيادتكم بان هذه المذكرة لم تخصص للاجابة على مذكرة الحلفاء الصادرة عن (سان ريمو) التي سير الجواب عليها بشكل منفصل

سفير الولايات المتحدة لدى المملكة المتحدة
التوقيع

الوثيقة رقم (٨)

بضع مواد من معاهدة (سيفر) المؤرخة ١٠ آب - ١٩٢٠
القسم الرابع : الشركات والامتيازات :

المادة - ٣١٠ - بناء على احكام المادة (٢٨٧) فيما يتعلق برعايا الحلفاء او بالشركات التي تتمتع فيها المجموعات او الرعايا الحليفة بمكانة متفوقة ، من الذين حصلوا على امتيازات منحتها لهم قبل تاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩١٤ ، الحكومة العثمانية او اية سلطة عثمانية محلية في الاراضي التي ستظل عثمانية بموجب هذه المعاهدة - او من الذين قد يحصلون على امتيازات تمنح لهم من قبل اللجنة المالية وفقا لاحكام المادة (٢٩٤) هؤلاء المار ذكرهم ، على الحكومة العثمانية او السلطات المحلية المعنية ان تعيد اليهم كافة الحقوق الناجمة عن عقود الامتياز القديمة ، وعن الاتفاقات المتتالية السابقة لتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩١٤ . كما تتمتع الحكومة العثمانية بتكييف هذه العقود والاتفاقات مع الشروط الاقتصادية الجديدة ، وبتمديد صلاحيتها لفترة جديدة تعادل الفترة التي انقضت بين ٢٩ تشرين الاول ١٩١٤ ، وببدء تطبيق هذه المعاهدة . واذا حصل اعتراض من قبل الحكومة العثمانية فيحال الخلاف الى لجنة التحكيم المنصوص عليها في المادة (٢٨٧) .

واذا وجدت احكام قانونية او غيرها ، او امتيازات واتفاقات يعود تاريخها الى ما بعد ٢٩ تشرين الاول ١٩١٤ ، ماسة بالحقوق المبينة بالفقرة السابقة ، فعلى الحكومة العثمانية ان تعلن الفاعما

المادة - ٣١١ - رعايا الحلفاء والشركات التي تحتل فيها المجموعات التابعة لرعية إحدى دول الحلفاء مكانة متفوقة ، من الذين حصلوا على رخص امتيازات منحت لهم قبل تاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩١٤ من قبل الحكومة التركية او إحدى السلطات التركية

المحلية ، في الاراضي التي سلخت عن تركيا ، ووضعت تحت سلطة او وصاية احلى الدول الحليفة ، كل هؤلاء يجب على هذه الدولة ان تسمح لهم بالاحتفاظ يكامل حقوقهم التي حصلوا عليها بالطرق المشروعة وان تؤمن لهم الضمانات المتفق عليها سابقا او ضمانات جديدة معادلة لها . على ان الدولة الحليفة اذا وجدت ان تثبيت احد هذه الامتيازات مناف للمصلحة العامة ، فبوسعها - خلال الاشهر الستة التي تلي تسليم هذه الاراضي او تلي بدء الوصاية عليها - ان تسترد الامتياز لقاء دفع ثمنه او ان تقدم اقتراحا بتعديله . وفي هذه الحالة الاخيرة عليها ان تدفع تعويضا مناسباً

المادة - ٣١٢ - ان الدول التي ستستولي نهائيا على الاراضي التي سلخت من تركيا اثر الحروب البلقانية عام ١٩١٣ ، او تقرر سلخها بموجب هذه المعاهدة ، والتي يختلف وضعها عن وضع الاراضي المعنية في المادة ٣١١ ، هذه الدول ستحل محل تركيا في الحقوق والواجبات تجاه اصحاب الامتيازات ورفقاء الاتفاقات المعقودة معها وعلى هذه الدول تثبيت الضمانات الممنوحة لهم او اعطائهم ضمانات ماثلة .

يصبح الاحلال هذا نافذا بالنسبة لكل دولة تم تحويل الملكية اليها اعتبارا من بدء تنفيذ المعاهدة التي تحول ملكية الاراضي الى هذه الدولة . وعلى كل من هذه الدول ان تتخذ الاجراءات المناسبة لتأمين استمرار العمل في رخص هذه الامتيازات ، او لتأمين الاستمرار في تنفيذ العقود دونما توقف .

.....

المادة - ٣١٤ - ليست الدول الحليفة مضطرة الى الاعتراف بصلاحيه الامتيازات الممنوحة من قبل الحكومة او السلطات العثمانية المحلية في الاراضي المسلوخة عن تركيا بعد تاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩١٤ . كما انها ليست مضطرة الى الاعتراف بتحويلات رخص الامتيازات التي تمت بعد هذا التاريخ .

فالامتيازات والتحويلات التي تمت بهذا الشكل يمكن اعتبارها ملغاة ولا يعطي ابطالها حقا بأي تعويض .

المادة - ٣١٥ - تعتبر سائر الامتيازات والحقوق بالامتيازات التي منحتها الحكومة العثمانية اعتبارا من تاريخ ٣٠ تشرين الاول عام ١٩١٨ حتى تاريخ هذه المعاهدة ملغاة ، كما تعتبر سائر الامتيازات والحقوق بالامتيازات ، التي منحتها اعتبارا من اول آب عام ١٩١٤ حتى بدء تنفيذ هذه المعاهدة ، للرعايا الالمان ، والنمساويين ، والمجر ، والبلفار ، والعثمانيين او اية شركة يحتل فيها رعايا هذه الدول مكانة ممتازة ، ملغاة ايضا .

الوثيقة رقم (٩)

من وزير الخارجية الامريكية الى الرئيس كوليدج

٨ تشرين الثاني / ١٩٢٣

لقد جلب انتباهي حديثا ، ان شركة نفط سنكلر ، قد شعرت بشيء من الامتناع بسبب ما يعتبرونه فيها فشلا لهم في الحصول على دعم من هذه الوزارة ، وخاصة فيما يتعلق بجهودهم لتأمين امتياز نفط في ايران الشمالية .

في رسالة بعثت بها الى السيد هاردينغ بتاريخ ٢٨ تشرين الاول ١٩٢٢ ، ارفق طيه نسخة عنها ، اوردت بعض التفاصيل عن المنافسة التي قامت في شمالي ايران بين شركة سنكلر وشركة ستندارد للنفط ، الامر الذي احاله السيد ارتشيبالد روزفلت ، من الشركة الاولى الى الرئيس ، لذلك يسعدني ان تلقوا نظرة ، اذا امكن ذلك ، على تلك الرسالة لتكونوا على بيينة كاملة من الامر .

ان الموقف غير المتحيز لهذه الوزارة بين الشركات الامريكية المتنافسة ، والذي اكدته في تلك الرسالة ، قد اتبع بشكل دقيق . واني احيط شركة نفط سنكلر علما بانه طالما ليس لدى سبب للاعتقاد بان الحكومة الايرانية تشك في هذه النقطة ، فاني مستعد للتاكيد ثانية على هذا الموقف بواسطة بعثتنا الدبلوماسية (مفوضيتنا) في طهران ، ولأبين ان من سياسة الحكومة اعطاء دعم دبلوماسي مناسب للمصالح الامريكية في الخارج .

هذه القضية العامة ، تثير نقطة ، اشعر تماما باهميتها بشكل يجدر معه ان الفت نظركم اليها ، وا قصد موقف هذه الحكومة بالنسبة الى المشروع التجاري الامريكي في الخارج . لقد كان يتردد بعض السخط في المحافل التجارية بين آن واخر ، لان موقف هذه الوزارة من المصالح التجارية الامريكية في الميدان الخارجي يختلف نوعا ما ، في مثل هذه الامور ، عن موقف الحكومتين البريطانية

والفرنسية والحكومات الاوروبية الاخرى ، وان هذه الاخيرة لا تتورع عن التدخل سياسيا لدعم المصالح التجارية لمواطنيها الى حد لا تصل اليه هذه الوزارة . ان موقفنا هو اننا دائما مستعدون لان نعطي الدعم المناسب لمواطنينا في البحث عن فرص تجارية في الخارج ، ولكننا لا نتعهد بجعل الحكومة طرفا في المفاوضات التجارية او ممارسة اي ضغط سياسي تأييداً للمصالح الخاصة ، في الحصول على امتيازات معينة او التوسط لتأييد مصلحة امريكية ضد مصلحة امريكية اخرى . اننا ماضون في جهودنا لحفظ سياسة (الباب المفتوح) او تكافؤ الفرص التجارية ، لكننا لا نحاول ان نرتب التزامات على الحكومة ، سواء كانت واضحة ام غامضة ، لن نستطيع في ظل نظامنا الحالي التعهد بالقيام بها .

ان الشركات الامريكية التي تفضل سياسة تدخل اكثر مباشرة لمصلحتها تميل في رأيي ، الى التفاوض عن الواقع بان امتياز امريكا وسمعتها قد ارتفعا بسبب مبدأ التعامل بالمثل . وبناءا على ذلك فان فرص العمل التجاري لمواطنينا قد ازدادت بفضل السياسة الصحيحة التي اتبعتها هذه الحكومة ، وانا اجد ان العمل التجاري الامريكي يلاقي ترحيبا كبيرا في العالم

هذا ولا بد من الاشارة الى ان الطريقة الثانية التي يريدها بعض رجال الاعمال بقصد تأمين مصالحهم المباشرة ، لن تكون فقط مخالفة لتقاليدنا وسياستنا الخارجية ، بل انها ستحشرنا في المكائد السياسية ، اذا اتبعناها باصرار ، وتوقعنا في صعوبات يستحيل على الحكومات الاخرى ذات المطالب والميول المختلفة ، التخلص منها ، بينما نجد انفسنا بمنجى من امثال هذه المآزق .

وحيث انني لا اعتقد ان المسألة ، كما تعرضها بشكل غير اصولي شركة سنكلر ، تدعو الى اتخاذ اي تدبير غير ما بينته اعلاه ، فاني ارجب في ايجاز موقفنا كما تقدم ، والا لجلبتنا نظركم الى اي تغير قد يطرأ عليه .

وزير الخارجية
التوقيع

المصادر والمراجع

- ١ - الصراعات البترولية في الشرق الاوسط - لكتوره نوميشي ، ترجمة محمد مطلق .
- ٢ - الشرق الاوسط - د. ابراهيم شرف .
- ٣ - حرب البترول في الشرق الاوسط - د. رشيد البراوي .
- ٤ - البترول العربي الخضم في السوق العالمية - د. صاحب ذهب .
- ٥ - دور احتكار النفط الدول في العراق - منشورات د البيان .
- ٦ - اثر النفط في الصراع بين نفوذ الدول الكبرى وبين الحركة القومية - د. عبداللطيف محيي الدين .
- ٧ - معركة النفط في ايران - سليم الله التكريتي .
- ٨ - كيف يسرقون نفط الخليج - ابو نبيل .
- ٩ - كيف يجب ان تعمل امتيازات النفط - محمد حميد .
- ١٠ - امريكا وبترول الشرق الاوسط - معهود الشرفاوي .
- ١١ - النفط - الكرسي الخامس من اصدارات المؤسسة الخليجية العمالية .
- ١٢ - الاستراتيجية الاستعمارية ، والبريطانية خاصة ، في الخليج العربي - هادي طعمة .
- ١٣ - النفط يستعبد ايران - حميد صفري ، ترجمة عبدالرزاق المصافي .
- ١٤ - اللوبيات : الهدف ، مجلة البترول (ج . ع . م) . المجلد المصغر (العراق)
الاخبار اللبنانية . اضافة الي صحف عربية اخرى .

الفهرست

توطئة	٥
أهمية المنطقة في منظار السياسة البريطانية	٩
أهمية النفط في الحسابات البريطانية	١١
نشوء الشركات الاحتكارية وتشابك الصراع على نفط المنطقة	١٧
الوثائق — اتفاقات ومعاهدات ومراسلات	٥٥
الوثيقة رقم ١	٥٧
الوثيقة رقم ٢	٦٢
الوثيقة رقم ٣	٦٥
الوثيقة رقم ٤	٦٧
الوثيقة رقم ٥	٧٠
الوثيقة رقم ٦	٧٥
الوثيقة رقم ٧	٧٧
الوثيقة رقم ٨	٨١
الوثيقة رقم ٩	٨٤
المصادر والمراجع	٨٦

(رقم الايداع في المكتبة الوطنية بغداد ٨٢٦ لسنة ١٩٧٢)

.272
956
4



0572425